القطع في الفكر النحوي بين الظاهرة اللغوية والصناعة النحوية

دكتور

أحمد طه الفلال

مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية بالقاهرة

والأستاذ المساعد بجامعة أم القرى

١٤٣٨هـ /٢٠١٧م

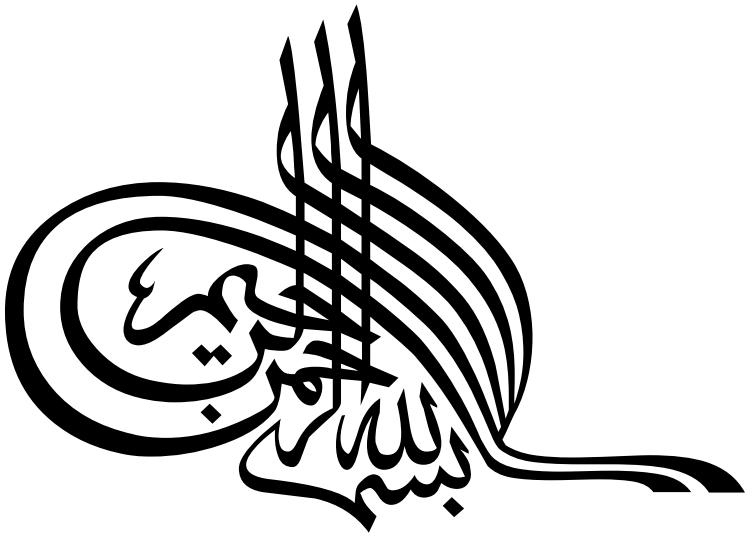

المقدّمة

الحمد لله وكفى وصلاة وسلاما على النبي المصطفى وبعد:

القطع في العربية من الظواهرمتعددة الدلالة التي دار حولها الكثير من التساؤلات، كما اختلفت نظرة الباحثين إليها ضيقا أو اتساعا، انتقاء أو إقصاء، فمن مضيق لها ليحصرها في باب نحوي، ومن موسع لها لتمت إلى أكثر أبواب النحو بصلة، إلى من يرى أنها اختفت من القول منذ زمن بعيد، ولم أجد فيما وقفت عليه من مصادر حتى في تلك الأبحاث والمراجع التي اتخذت من مصطلح (القطع) عنوانا لها أو من ظاهرة القطع ميدانا لدراستها تحريرا لمصطلح (القطع) من منظور نحوي على نحو شمولي، فهي ظاهرة مختلف في كنهها بدءًا من مصطلحها مرورا بمنطلقاتها وانتهاء بمظاهرها وآثارها، فجاء هذا البحث لينفي عن منهج النحو ما قد يوصف به من خطأ في التصور أو وهم في تحديد الاصطلاح، أو جزئية في تناول الظواهر وذاتية في التقعيد لها .

والعلوم عامة تستمد قوتها وترابط مسائلها واستمرار بقائها من تمتعها بالخصائص العلمية الثلاث : الضبط في القواعد والقوانين، والتفسير في الكليات والجزئيات التطبيقية والنظرية، والتوقع لما يمكن أن يطرأ على المنظومة العلمية من تغييرات في المستقبل.

والقطع له صلته الوثيقة بالقراءات القرآنية وبخاصة في الوقف والابتداء إذ يعد منطلقاً في الإفصاح عن معاني العديد من آي الذّكر الحكيم، في جميع رواياته، باشتماله على القضايا الاصطلاحيّة والصّوتيّة والدّلاليّة والنّظميّة التي تتعلّق باللّغةِ وأوجه استخدامها، وبه نستطيع تفسير كثير من القضايا النحويّة أو حملها عليه ، كما أن له آفاقه الرحبة في توجيه مشكل أبيات الشعر.

ولما كان فقه هذه الظاهرة أحد المرتكزات المهمة التي انطلق منها من عُنُوا بشرح مشكل الأبيات الشعرية فقد جعلت حضورا واضحا في بحثي من مشكل (شعر المتنبي) وقد خصصته بالاستشهاد لعناية فائقة من عباقرة اللغة أمثال ابن جني وابن سيده وأبى العلاء المعرى وأبى المرشد المعري والعكبري وغيرهم بمشكل أبياته وفيها حضور واضح لهذه الظاهرة منطلقة ومؤسسة على (الانقطاع العاملي) المرتبط بـــ"المتكلم " من ناحية ما يقصده وبـــ "اللفظ" من ناحية وضوحه وعدم اللبس فيه، حسبما يقتضيه المعنى حسب المقاصد ومقتضيات الأحوال، وفي مواضع عدة من البحث يسأل ابن جني المتنبي عن وجه المخالفة والقطع لما هو معهود في الصناعة النحوية في بعض أبياته فيجيبه المتنبي ويعلمه بقصده ومراده .

وقد اعتمد النحاة العرب في تقعيد العربية ووصف بنيتها النحوية ثلاثة أصول شكلت مكونات منهجهم وهي السماع والقياس والتعليل، ويشكل العامل بتضافره مع الأصول الثلاثة السابقة البنية العامة لنظرية النحو العربي، ويكاد ينعقد الإجماع على أن ظواهر النحو في حركات الإعراب ومتغيرات التراكيب (تسلطا أو انقطاعا، إعمالا أو إهمالا ، تعليقا أو إلغاء) إنما هي آثار للعوامل بمدلوليه المعنوي واللفظي، إذ تغير علاقات الاقتران بين عامل ومعمول من حيث الحذف أو الذكر أو التقديم والتأخير أو غيرها، ليست من تأثير العامل فحسب، وإنما يتم هذا التغيير بناء على أغراض معنوية أيضا إلى جانب علاقات الاقتران اللفظية، فقد تدفعنا تلك الأغراض إلى إلغاء عمل العامل الظاهر وتقدير عامل آخر مناسب للمعنى الذي يتجه إليه مقصود المتكلم؛ لأن مدار النحو أولاً وآخراً على المعاني .

ولما كانت الرسالة الدلالية للغة لا تعتمد علي الكلام المستوفي كافة القواعد الظاهرة – فقد يكون الحذف أبلغ من الذكر – فقد جاء (القطع) مرتبطا

بالحذف والإضمار والتقديم والتأخير من جهة ومرتبطا في كثير من مناحيه بقصد المتكلم وحال المخاطب؛ لأن المتكلم هو الذي يقطع ويرفع وينصب ويجر ويحذف ويقدم ويؤخر ويستبدل كلمة بأخرى؛ استغناء بما يرى من الحال، وبما جرى من الذكر ولا يحتاج التركيب إلي تقدير محذوف من الناحية الوصفية للغة ؛ لأنه تركيب سليم مكتمل العناصر من ناحية الصناعة النحوية؛ فكأن أمثال هذه التراكيب المحمولة على القطع جارية مجرى المثل، والأمثال لا تغير، وفيه من التفنن الموجب لإيقاظ السامع، وتحريكه إلى الجد والإصغاء، فإن تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني، وصرفه عن سنن السلوك ينبئ عن اهتمام جديد من المتكلم، ويستجلب مزيد رغبة من المخاطب، لأن الحركة المستبدلة صِير إليها لتحقيق معنى مراد، لا يتبدى بوجود الحركة المستبدل منها.

هذا وقد اقتضت منهجية هذا البحث أن يكون من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وفهرس للموضوعات:

أما المقدمة ففيها بيان أهمية الموضوع وإشكالياته

الفصل الأول : حمل عنوان: إشكالية المصطلح ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : القطع لغة واصطلاحا وعلاقته بالوقف والسكت والفصل .

المبحث الثاني : أوجه الاتفاق والافتراق بين (القطع) ومصطلحات (الخلاف) و(الصرف) و(الخروج) الكوفية.

المبحث الثالث : علاقة القطع بالوقف والائتناف القرآني.

الفصل الثاني : ظاهرة (القطع بين المعيارية والوصفية) ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: (القطع من الناحية الوصفية).

المبحث الثاني: (القطع من الناحية المعيارية) .

الفصل الثالث: وجاء بعنوان (مظاهر القطع في الفكر النحوي) ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مظاهر القطع في الأسماء .

المبحث الثاني : مظاهر القطع في الأفعال .

المبحث الثالث : مظاهر القطع في بعض معاني الحروف.

وأما الخاتمة : ففيها رصد لأهم ما توصلت إليه من نتائج على المستوى المصطلحي والصوتي والنحوي والمنهجي.

والحمد لله رب العالمين.

كتبه: د/ أحمد طه الفلال في بلد الله الحرام

مكة المكرمة -١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

المبحث الأول

إشكالية المصطلح

القطع من المصطلحات المتعددة الدلالة في عدد من العلوم فهي عند البلاغيين تسمى فصلا، وعند النحويين قطعا، وعند علماء القراءات وقفا، ولم يقفوا على كلمة سواء في تحرير المصطلح فضلا عن اتفاقهم على مفهوم واحد، وهو ما نحاول كشف اللثام عنه في محاولة جادة لتعريف ينأى بالظاهرة عن التعريفات الجزئية، لأن تحرير المصطلح –لاشك– من المنطلقات المهمة للفهم والإفهام.

القطع لغة: يقال: قَطَعَه كَمَنَعه قَطْعاً ومَقْطَعاً كمَقْعدٍ، والقَطْعُ قد يكونُ مُدْرَكاً بالبَصَر كقَطْعِ اللَّحْمِ ونحوه وقد يكونُ مُدْرَكاً بالبَصِيرَةِ كقَطْعِ السَّبِيلِ وذلك على وَجْهَيْنِ: أحَدُهُمَا يُرَادُ به السَّيْرُ والسُّلُوكُ والثّاني يُرَاد بهِ الغَصْبُ من المارَّةِ والسَّالِكِينَ كقَوْلِهِ تَعالَى:" أئنَّكُمْ لتَأتُونَ الرِّجالَ وتَقْطَعُونَ السَّبيلَ" (العنكبوت – ٢٩) وإنَّما سُمِّيَ ذلك قَطْعَ الطّرِيق لأنَّه يُؤَدِّي إلى انْقِطَاعِ النّاسِ عن الطَّرِيق، والقطع :إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض، يقال : قطعت الحبل قطعا فانقطع([1]).

ومقطعات الشيء: طرائقه التي يتحلل إليها ويتركب عنها كمقطعات الكلام، ومقطعات الشعر: ما تحلل إليه وتركب عنه من أجزائه، وانقطع الكلام : وقف فلم يمض.

[1]) لسان العرب لابن منظور (ق .ط .ع) ج١٢ –دار صادر –بيروت –٢٠٠٣.

وفرق أبو هلال العسكري بين القطع والفصل فقال:" القطع يكون ظاهرا وخافيا كالقطع في الشيء الملزق المموه، ولا يقال لذلك فصل حتى يبين أحد المفصولين عن الآخر "([1]).

والوقف والقطع والسكت ألفاظ لمعان متقاربة لغة وكذلك الابتداء والائتناف، فقد كان القدماء لا يكادون يفرقون بينها فيجعلونها أسماء لمسمى واحد من قبيل الترادف، ثم صارت مصطلحات لعلم له أصوله وقواعده عند المتأخرين ([2]).

ولا أدل على ذلك مما حملته عناوين كتب فن الوقف والابتداء؛ كالمقاطع والمبادي للسجستاني (٢٥٥ه)، والقطع والائتناف لأبي جعفر النحاس(٣٣٨ه)، والهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي لأبي علاء الهمذاني (٥٦٩ه) مما يدل دلالة واضحة المعالم على وثاقة الصلة بين ظاهرة(القطع) وبين القطع والائتناف القرآني بقراءاته المتواترة والشاذة.

---

[1]) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ص١٧٠ –تحقيق : محمد باسم ط٣ /٢٠٠٥م – دار الكتب العلمية – بيروت.

[2]) هو علم القراءات القرآنية، فالقطع هو : وقف القراءة بنية الانصراف عنها إلى أمر آخر ويكون بين السور على أن يكون بإتمام اللفظ والمعنى.، والوقف : قطع القراءة زمنا يسيرا بنية استئنافها ويجوز في رؤوس الآيات كما يجوز في غيره من المواضع داخل السورة.، والسكت : قطع القراءة زمنا يسيرا بنية استئنافها . ينظر : الوقف والابتداء وصلتهما بالمعني في القرآن الكريم – د/ عبد الكريم صالح ص ١٩، ٢٠– دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع .

القطع اصطلاحا : يقصد به المخالفة الإعرابية في التراكيب اللغوية بقصد تنبيه المتلقي إلى معنى أهم، في مزاوجة بين الوصفية والمعيارية طردا للقواعد وفق ما ورد عن العرب في معهود خطابها .

ويقصد بالمخالفة الإعرابية: الانتقال من الرفع إلى النصب أو من النصب إلى الرفع أو من الجزم إلى الرفع أو غير ذلك، مما يقتضيه المعنى .

والقطع هو أحد المصطلحات الكوفية التي تستعمل – غالبا- على ما يعرف عند البصريين ب (الحال):

قال الفراء في قوله تعالى " هُدىً لِلْمُتَّقِينَ " (البقرة-٢):" وأما قوله تعالى:" هُدىً لِلْمُتَّقِينَ " فإنه رفع من وجهين ونصب من وجهين ... فأما النصب في أحد الوجهين فأن تجعل «الْكِتابُ» خبرا ل «ذلِكَ» فتنصب «هُدىً» على القطع؛ لأن «هُدىً» نكرة اتصلت بمعرفة قد تمّ خبرها فنصبتها لأن النكرة لا تكون دليلا على معرفة. وإن شئت نصبت «هُدىً» على القطع من الهاء التي في «فيه» كأنك قلت : لا شك فيه هاديا.([1])

وقال في (قائما) من قوله تعالى "وأُولُوا الْعِلْمِ قائِماً بِالْقِسْطِ" (آل عمران من آية ١٨) منصوب على القطع لأنه نكرة نعت به معرفة. وهو في قراءة عبد اللّه «القائم بالقسط» رفع لأنه معرفة نعت لمعرفة.([2])

وكثيرا ما يعتمد (الفراء) هذا التوجيه: أي النصب على القطع أو الرفع على الاستئناف، ويقصد بالقطع: الانتقال بالحركة من الرفع إلى النصب .

---

[1]) معاني القرآن للفراء /١ / ١١/١٢.

[2]) معاني القرآن للفراء /١ /٢٠٠.

وفي قوله تعالى: "قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيا خالِصَةً يَوْمَ الْقِيامَةِ "(الأعراف ٣٢). قال:" نصبت خالصة على القطع وجعلت الخبر في اللام التي في الذين، والخالصة ليست بقطع من اللام، ولكنها قطع من لام أخرى مضمرة. والمعنى – واللّه أعلم – : قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا يقول: مشتركة، وهى لهم في الآخرة خالصة.([1])

وقوله: {إِنَّ هذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدَةً} [الأنبياء ٩٢) تنصب (أُمَّةً واحِدَةً) على القطع وقد رفع الحسن (أمتكم أمة واحدة) على أن يجعل الأمة خبرا ثم يكرّ على الأمة الواحدة بالرفع على نيّة الخبر أيضا كقوله: (كَلَّا إِنَّها لَظى نَزَّاعَةً لِلشَّوى).[2]

وقال أبو بكر الأنباري في قوله تعالى: "كَلَّا إِنَّها لَظى نَزَّاعَةً لِلشَّوى" (المعارج ١٥/١٦) ومن نصب "نزاعة" حسن له أن يقف على "لظى" وينصب "نزاعة" على القطع من "لظى" إذا كانت نكرة متصلة بمعرفة "([3])

<u>وأحيانا يفرق (الفراء) بين القطع والحال:</u>

ففي قوله تعالى : (وَ السَّماواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ – الزمر ٦٧) ترفع السّموات بمطويات إذا رفعت المطويات. ومن قال (مَطْوِيَّاتٌ) رفع السموات بالباء التي في يمينه، كأنه قال : والسّموات في يمينه. وينصب المطويّات على الحال أو على القطع، والحال أجود.([4])

---

[1]) معاني القرآن للفراء٣٧٧/١

[2]) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٠

[3]) إيضاح الوقف والابتداء للأنباري ٩٤٨/٢.

[4] معاني القرآن للفراء ٤٢٥/٢

ففي العطف ب "أو" الذي يقتضي المغايرة والنص على المفاضلة بينهما في الترجيح ما يؤكد أنه لا يفسر القطع بالحال اصطلاحا في جميع الأحوال.

وفي قراءة أبيّ «إنها لإحدى الكبر نذير للبشر» (سورة المدّثر آيتا ٣٥، ٣٦). بغير ألف. فما أتاك من مثل هذا في الكلام نصبته ورفعته. ونصبه على القطع وعلى الحال. وإذا حسن فيه المدح أو الذمّ فهو وجه ثالث. ويصلح إذا نصبته على الشتم أو المدح أن تنصب معرفته كما نصبت نكرته.([١]) .

وقال "و الحال تنصب في معرفة الأسماء ونكرتها. كما تقول: هل من رجل يضرب مجرّدا. فهذا حال وليس بنعت".[٢]

ففي هذا إشارة واضحة أن الفراء يستعمل القطع أو الحال (مع الحال المفردة) لأن المغايرة والمخالفة بين الحال وصاحبها واضحة لا شبهة فيها.

أما (الحال الجملة فلا يطلق عليها قطعا وإنما يطلق عليها (حالا) فقط. وتبعه أبو بكر الأنباري في ذلك .([٣]).

[١]) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٠٨

[٢]) معاني القرآن، ج ٢، ص : ٢١٦

[٣]) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ١/١٣٠

المبحث الثاني

بين القطع والخلاف والصرف والخروج

الخلاف

هو عامل معنوي كوفي محض قد ورد في أبواب نحوية عديدة كما يرى د/ تمام حسان([1]) من ذلك :

١) حركة المستثنى فقد كان الخليل يقول:" إنما نصب المستثنى لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره"([2])

٢) وعقد سيبويه عدة أبواب لإبراز هذا المعنى منها باب (ما ينتصب لأنه ليس من اسم قبله ولا هو هو) ومثل له بقولهم: هو جاري بيت بيت...، وكالباب الذي عقده لما (ينتصب على أنه ليس من الاسم الأول ولا هو هو ومثل له بقولهم: هو عربي محضا)([3])

٣) وفي عامل المفعول معه قال صاحب الإنصاف:"... وإنما قلنا: إنه منصوب على الخلاف لأنه إذا قال: استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة، لم تكن معوجة فتستوي فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في جاء زيد وعمرو فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف"([4]).

---

[1]) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها –ص٢٠٦ وما بعدها .

[2]) الكتاب لسيبويه ٣٦٩/١

[3]) الكتاب لسيبويه ١/ ٣٧٤.

[4]) الإنصاف للأنباري مسألة ٣٠ ص ٢١٥– تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.

وكان الدكتور المخزومي يرى أن مصطلح (الصرف) عند الفرّاء هو ما يسميه سائر الكوفيين البغداديين بـــ (الخلاف) فهما و احد ورأى أَنَّ الكوفيين يقولون بالنصب على الخلاف في مسائل هي:

- **الخبر إذا كان ظرفا نحو البحر وراءكم .**
- **المفعول معه نحو صحوت وطلوع الشمس .**
- **الفعل المضارع المقترن بالفاء أو الواو، او المسبوق بنفي أو طلب .**
- **أفعل التعجب ([1]) .**

كما رأى الأستاذ/ عوض القوزي أن: (<u>الصرف خلاف والخلاف صرف</u>) ([2]) لكن فروق المعنى بين المصطلحات لا تدرك إلا من لغوي دقيق .

---

١) ينظر : أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة –د / أحمد مكي الأنصـــاري – ٤٥٣ –٤٥٤ و التعجب بين البصـــريين والكـــوفيين ٨، مجلـــة آداب الرافـــدين – الموصل، ع٥ لسنة١٩٧٤.

٢) المصطلح النحوي – نشأته وتطوره – عوض القوزي – ص ١٨٧– الناشر شؤون عمادة المكتبات بالرياض –١٩٨١.

(الصرف)

والصرف معناه: مخالفة الفعل الثاني للأول في الدلالة والإعراب وهذا يستوجب نصب الثاني قطعا له عن الأول، وحده الفراء بقوله: أن يجتمع الفعلان بـــ(الواو) أو (ثم)، أو (الفاء) أو (أو)، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرَّ ([1]) في العطف، فذلك الصرف) [2]، كما أنّه لم يقيّده بالفعل وقد نبّه المختار أحمد على هذه الخصيصة عند الفرّاء، فقال : ((والصرف ليس معناه النَّصبَ فقط، وإنما متى عطف فعل على فعل أو اسم، ولا تستقيم تلك الواو العاطفة أن يكون معناها للعطف، فهو (الصَّرف)([3]).

ومن هنا يتبيـــن لي ضعف استقراء من زعم من الباحثين أن (الصرف) ليس من مصطلحات الفرّاء لخلو كتاب (معاني القران) منه .

فمن ذلك في معاني القرآن للفراء:

١) قوله تعالى :"أ تذر موسى وقومه ليفسدوا في الأرض وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ "(الأعراف ١٢٧) فقال في (ويذرك) إنها منصوبة على الصرف إذ قال "

---

[1]) : الكر : الرجوع . يقال : كره وكر بنفسه، يتعدى ولا يتعدى، عطف . وكر عنه: رجع، والكرة : المرة، والجمع الكرات . ويقال : كررت عليه الحديث، وكركرتـــه إذا رددته عليه . ينظر : لسان العرب كرر.

[2]) معاني القران ٢٣٥/١ .

٣) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القران للفراء : المختـــار أحمـــد ديـــرة ص٢٨٨.– دمشق – دار قتيبة ط١، ١٩٩١ وينظر: معنى المغـــايرة فـــي الـــواو العاطفة في العربية ل .د. سهى كناوي حسن من بحث منشور في _مجلة آداب ذي قار–ص١٤ –٢٠١٢م

...(ويذرك) النصب على الصرف لأنها في قراءة أبىّ (أ تذر موسى وقومه ليفسدوا في الأرض وقد تركوك أن يعبدوك) فهذا معنى الصرف، والرفع لمن أتبع آخر الكلام أوّله([1])

٢) و قوله تعالى :"لا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَماناتِكُمْ" (الأنفال – ٢٧) إن شئت جعلتها « [2]» جزما على النهى، وإن شئت جعلتها صرفا ونصبتها

قال ([3]) :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

وفي إحدى القراءتين (ولا تخونوا أماناتكم) فقد يكون أيضا هاهنا جزما ونصبا.([4])

٤) (وقوله: "تَبارَكَ الَّذِي إِنْ شاءَ جَعَلَ لَكَ ..."(الفرقان–١٠) جزاء (وَ يَجْعَلْ لَكَ قُصُوراً) مجزومة مردودة على (جعل) و(جعل) في معنى جزم، وقد تكون رفعا وهى في ذلك مجزومة لأنها لام لقيت لام فسكنت، وإن رفعتها رفعا بيّنا فجائز (ونصبها جائز على الصّرف) ([5])...قيل للفراء : فهل تجيز (ويجعل)

---

[1]) معاني القرآن للفراء ٣٩١/١

[2]) أي تخونوا في قوله : (وتخونوا أماناتكم) يحتمل أن يكون معطوفا على المجزوم بلا الناهية، ويحتمل أن يكون منصوبا بأن مضمرة بعد واو المعية، وهو ما يعرف عند الكوفيين بالنصب على الصرف.

[3]) المشهور أن القائل هو أبو الأسود الدؤلي من قصيدة طويلة. وانظر الخزانة ٣/ ٦١٨

[4] معاني القرآن، ج ١، ص : ٤٠٨

[5]) معاني القرآن للفراء ١٦٣/٢.

بالنصب على الصرف؟ قال : نعم». والنصب على الصرف هنا هو عند البصريين النصب بأن مضمرة بعد واو المعية.

٥) وقوله: "وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ويعلم الذين ..."(الشورى ٣٤، ٣٥) "مردودة على الجزم إلا أنه صرف والجزم إذا صرف عنه معطوفه نصب،...والرفع جائز فِي المنصوب عَلَى الصرف .

وَقَدْ قَرَأَ بذلك قوم فرفعوا ([1]) : «وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجادِلُونَ» ومثله مما استؤنف فرفع ([2])

[1]) هم نافع وابن عامر وأبو جعفر قرؤوا برفع الميم على القطع والاستئناف بجملة فعلية، والباقون بنصبها ينظر: (الإتحاف ٣٨١).

[2]) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٤.

الخروج

ويقصد به : مخالفة المعطوف لما قبله إذا كان المعنى لا يستقيم بالعطف بينهما فقد ذكر الفراء في قوله تعالى " وَهذا كِتابٌ أَنْزَلْناهُ مُبارَكٌ ..."(الأنعام – ١٥٥) "إن جعلت مباركا من نعت الكتاب فرفعته، ولو نصبته على الخروج من الهاء في (أنزلناه) كان صوابا".([1])

و جعل منه قوله عز وجل:" بَلى قادِرِينَ عَلى أَنْ نُسَوِّيَ بَنانَهُ " (القيامة – ٤) فقال : وقوله : «قادِرِينَ» نصبت على الخروج من «نَجْمَعَ»، كأنك قلت في الكلام: أتحسب أن لن نقوى عليك، بلى قادرين على أقوى منك. يريد : بلى نقوى قادرين، بلى نقوى مقتدرين على أكثر من ذا. ولو كانت رفعا على الاستئناف، كأنه قال : بلى نحن قادرون على أكثر من ذا – كان صوابا.([2]) ،" فالخروج " هنا معناه : خروج الثاني (قادرين) عن إعراب الأول (ألن نجمع) قطعا لاختلاف المعنى بينهما، إذ الأول منفي، والثاني مثبت، فلا يستقيم معه العطف.

ومن هنا يظهر مدى التقارب بين المصطلحات الثلاثة (الخلاف، الخروج، الصرف) وبين (القطع) لذلك لم يجد أبو البركات الأنباري غضاضة في أن يجمع بين مصطلحي الخلاف والصرف فجمع بينهما في تعبير واحد قال:" فلما كان الثاني مخالفا للأول ومصروفا عنه صارت مخالفته للأول ومصرفه عنه ناصبا له " [3]

---

[1]) معاني القرآن للفراء ٣٦٥/١ (أي حالا)

[2]) معاني القرآن للفراء ٢٠٧/٣.

[3]) الإنصاف ٢/ ٥٥٦

وكذا الرضي يشير صراحة إلى أن النصب على الصرف هو النصب على الخلاف فقال:" نصب على الصرف، بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء"([1])

وقد لاحظنا في أمثلة عدة خلت أن الفراء يعرف الصرف بما جاء عند النحاة منصوبا على الخلاف، ومصطلح الخروج أطلقه الفراء على ما نصب على الخلاف أو الصرف كما في قوله تعالى" من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفَه له (البقرة:٢٤٥) في قراءة النصب قال:" ومن نصب أخرجها من الصلة وجعلها جوابا ل(من) لأنها استفهام "([2]) وهو عين ما حده في مفهوم الصرف إذ قال " أن يجتمع الفعلان بـــ(الواو) أو (ثم)، أو (الفاء) أو (أو)، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرَّ في العطف، فذلك الصرف) ([3])

ومن هنا أستطيع القول: إن هذه المسميات تتفق وتفترق، تتفق في المعنى والعمل، إذ معناها واحد وهو عدم المماثلة في المعنى بين السابق واللاحق، وفي العمل النحوي من حيث نصب الاسم أو الفعل بعدها إذا خالف ما كان حقه أن يشاركه فيه من حكم ومعنى، والمعنى المعجمي يشهد بصحة ذلك.

فالخلاف: في اللغة يعني عدم المماثلة أو المشاكلة بين سابق ولاحق والخلاف والمخالفة شيء واحد، والصرف: هو الميل عن الشيء ورد الشيء عن وجهه، والصرف هو الرجوع عن الشيء، فكأن الإنسان يصرف نظره عن

---

[1]) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤١.

[2]) معاني القران ١٥٧/١

[3]) معاني القران ٢٣٥/١ .

المعنى لآخر تراءى له، والخروج : نقيض الدخول، فكأن الشيء يخرج من الحكم الذي كان داخلا فيه .([1])

وتختلف هذه المصطلحات من حيث العموم والخصوص، إذ إن الخلاف أعمها، فيمكن أن يذكر في كل موضع من مواضع الصرف والخروج، بينما لا يذكر الصرف إلا مع (واو المعية وفاء السببية ونحو ذلك كما فعل الفراء، والخروج أيضا يدل على الخلاف، إذ هو مخالفة اللفظ المتأخر للفظ المتقدم في أحكامه فكل خلاف خروج، وكل خروج خلاف ([2])

وتفترق في أن المصطلحات الثلاثة تميل إلى العوامل المعنوية بينما القطع منه ما هو لفظي كالإلغاء والتعليق أو إقحام بعض الزيادات اللفظية المانعة من العمل ك (ما) الكافة لإن عن العمل وغيرها ومنه ما هو معنوي وهو كعدد الرمل سعة، وبهذا يدل (القطع) على المصطلحات الثلاثة السابقة – إذ لا مشاحة في الاصطلاح، ولا أدل على ذلك من حديث النحاة عن مظاهر للقطع شتى من ذلك أن العرب قد تخالف بين التوابع من المعطوفات والصفات وغيرها بقطع الثاني عن الأول فلا يشركه في إعرابه، ومع هذا يقدرون (عاملا) مناسبا للدلالة على أن هذا القطع لفظي وليس معنويا ومن ذلك التزامهم حذف الفعل في العديد من المصادر التي لا أفعال لها في حالة النصب، والمبتدأ في حالة الرفع في بعض المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا كالنعت المقطوع لمدح أو ذم أو ترحم، ومخصوص نعم وبئس، وغيرها من المسائل المشهورة، بما يدل أن القطع يأتي لمعنى تريده لما فيه من "التفنن الموجب لإيقاظ السامع،

---

[1]) ينظر : لسان العرب (خلف / صرف / خرج) بتصرف.

[2]) العوامل المعنوية في النحو العربي للطالب / سعيد آل يزيد (دكتوراه) جامعة أم القرى ج٢ ص٤٨٣

وتحريكه إلى الجد والإصغاء، فإن تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني، وصرفه عن سنن السلوك ينبئ عن اهتمام جديد من المتكلم، ويستجلب مزيد رغبة من المخاطب"([1])

وقد تنبه القدامى إلى علة القطع أو المخالفة الإعرابية، جاء في حاشية ياسين على التصريح : قال السعد في حواشي الكشاف:" فإن قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم ؟ قلت : إن في الافتتان لمخالفة الإعراب، وغير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع، وتحريك رغبة في الاستماع، سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ، فإنه أدل على الاهتمام"([2])، وعلل لذلك أبو علي الفارسي (ت٣٩٢هـ): إذ يقول: "إذا ذُكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح أو الذم، فالأحسن أن يخالف بإعرابها، ولا تُجعل كلها جارية على موصوفها لأن هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل لأن الكلام عند الاختلاف في الإعراب يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان([3]).

ويقول الحيدرة اليمني:" وإنما جاز قطع المدح والذم لأنهما موضع يحسن فيه الإطالة والإسهاب فكثُر بتقدير المحذوف، وإذا كانت النعوت

---

[1]) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود ١/ ٢٩/ ٣٠.

[2]) : حاشية ياسين على التصريح ١/ ٢١٧ نقلا عن معاني النحو د/ فاضل السامرائي ٣/ ١٦٦، وظاهرة القطع في العربية ل د / ا فاضل السامرائي أيضا والقطع نحويا والمعنى د / عبد الفتاح الحموز ص١١.

[3]) جامع البيان لأبو علي الفارسي /٣٤نقلا عن قطع التابع عن المتبوع في العربية ص٥٩

للمدح والذم جاز قطعها عن المنعوت منصوبة بفعل مقدر، أو مرفوعة بإضمار مبتدأ نحو : مررت بزيد الظريفُ العاقلُ الجليلُ، وكذلك ما أشبهه خلافا لما جاء تخصيصاً لنكرة، أو لإزالة شك عارض في معرفة، فإنه لا يجوز قطعهما لأنهما إنما جاءا للمخَصص والمشكوك فيه بمنزلة التفسير للمشكلْ والتحديد للمبهم، فإذا قطعا عنهمـــا بطـــل المعنى الذي جاء له فكان الكلام خُلفاً لا فائدة فيه.([1])

[1]) كشف المشكل في النحو، ٢١٨/٢ تحقيق هادي عطية مطر.

المبحث الثالث

علاقة القطع بالوقف والاستئناف القرآني

للقطع صلته التي لا تنكر بالقراءات القرآنية –متواترها وشاذها– وهو ما يعبر عنه بالوقف والائتناف، ففي كتب إعراب القرآن ومعانيه: أن ما جاء في رؤوس الآيات مستأنفا كثير، من ذلك:

١) ففي قوله تعالى "صم بكم عمي فهم لا يرجعون (البقرة ١٨)، رفعت هذه الأسماء (صم بكم عمي) وأسماؤهن في أول الكلام منصوبة، لأن الكلام تم وانقضت به آية، ثم استؤنفت (صم بكم عمي) في آية أخرى فكان أقوى أي : الاستئناف، وفي قراءة عبد الله[١] (صما بكما عميا) ونصبه من وجهين: إن شئت على معنى : تركهم (صما بكما عميا) وإن شئت اكتفيت بأن توقع الترك عليهم في الظلمات ثم تستأنف (صما) بالذم لهم، والعرب تنصب بالذم والمدح لأن فيه مع الأسماء مثل قولهم ويلا وثوابا له وبعدا وسقيا ورعيا[٢].

ففي كلام النحاس وأبي حيان ما يدل على أن الاستئناف لا يكون إلا بعد تمام الكلام، وهو أن تستقل الجملة لفظا ومعنى عما قبلها أو لفظا فقط فلا تحتاج إلى ما قبلها ليكمل معناها، ولا يحتاج إليها ما قبلها ليتم عمله حتى يمكنه الوقف وهو ما عناه بقوله، لأن الكلام تم وانقضت به آية ثم استؤنفت .

---

[١]) البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٢١٦ / تحقيق / عادل أحمد وآخـرين – دار الكتـب العلمية – بيروت.

[٢]) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٧.

٢) وقوله تعالى: "ذلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ" (الأنعام من آية١٠٢) يرفع خالِقُ على الابتداء، وعلى أن يكون خبرا. ولو نصبته إذ لم يكن فيه الألف واللام على القطع كان صوابا ([1]).

ويظهر أثر الوقف التام وعلاقة كلّ بالقطع والمحل الإعرابي في قوله تعالى:

٣) {كما بدأكم تعودون فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ"(الأعراف ٢٩/٣٠)

فقوله تعالى: {فَرِيقاً هدى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضلالة}: في نصب «فريقاً» وجهان أحدُهما: أنه منصوب بهدى بعده، وفريقاً الثاني منصوب بإضمار فعلٍ يفسِّره قولُه {حَقَّ عَلَيْهِمُ الضلالة} ...والجملتان الفعليتان في محل نصب على الحال من فاعل «بدأكم» أي: بَدَأكم حالَ كونه هادياً فريقاً ومُضِلاً آخر، و «قد» مضمرةٌ عند بعضهم. ويجوز على هذا الوجهِ أيضاً أن تكون الجملتان الفعليتان مستأنفتَيْن، فالوقفُ على «يعودون» على هذا الإعرابِ تامٌّ بخلاف ما إذا جَعَلهما حالَيْن، فالوقفُ على «يعودون» على هذا الإعرابِ تامٌّ بخلاف ما إذا جَعَلهما حالَيْن، فالوقفُ على قوله «الضلالة» .

الوجه الثاني: أن ينتصبَ «فريقاً» على الحال من فاعل «تَعُودون» أي: تعودون: فريقاً مَهْدِيًّا وفريقاً حاقًّا عليه الضلالة، وتكون الجملتان الفعليتان على هذا في محل نصب على النعت لفريقاً وفريقاً، ... والوقف حينئذ على قوله «الضلالة»، ويؤيد إعرابَه حالاً قراءةُ أُبَيّ بن كعب: «تعودون فريقَيْن: فريقاً هدى وفريقاً حقَّ عليهم الضلالة» ففريقَيْن نصب على الحال، وفريقاً وفريقاً بدل أو منصوب بإضمار أعني على القطع، ويجوز أن ينتصبَ فريقاً الأول على

[1]) السابق نفسه : ٣٤٨/١

الحال من فاعل تعودون، وفريقاً الثاني نصب بإضمار فعلٍ يفسِّره «حقَّ عليهم الضلالة» كما تقدم تحقيقه في كل منهما.([1])

٤) وقال الفراء في قوله تعالى من سورة الأحزاب " ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلا ملعونين" الأحزاب (٦٠-٦١) " وقوله(ملعونين): منصوبة على الشتم وعلى الفعل، أي لا يجاورونك فيها إلا ملعونين، والشتم على الاستئناف، كما قال " وامرأته حمالة الحطب – المسد –٤) لمن نصبه، ثم قال " أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا، فاستأنف فهذا جزاء"[2]،

وذهب الزجاج[3] والعكبري [4] إلى أن قوله (ملعونين) هو حال من الفاعل في (يجاورونك) ولا يجوز أن يكون حالا مما بعد (أين) لأنها شرط وما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله (أي منقطع عنه عامليا) .

فالفراء حمل النصب على القطع أي : النعت المقطوع للذم، كما أجاز في الآية النصب بالفعل بتوسط إلا الاستثنائية، وربْطُ الفراء بين التوجيه الإعرابي والوقف واضح، إذ ذكر أن النصب على الشتم مرتبط بالاستئناف والوقف على ما قبل ملعونين، وفيما ذكره الزجاج والعكبري إشارة واضحة إلى أن أدوات الشرط مختصة بالانقطاع العاملي بحيث : لا يعمل فيها ما قبلها، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولا يتقدم ما بعدها عليها [5]

---

[1]) الدر المصون للسمين الحلبي ٥/٢٩٩/٣٠٠.

[2]) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٤٩/٣٥٠.

[3]) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٢٣٦.

[4]) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/ ١٠٦٠

[5]) ينظر : الأصول لابن السراج ٢/ ٢٣١، والبسيط لابن أبى الربيع ص٦١٨.

٦) هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا (الكهف ٤٤)

قوله:{هُنَالِكَ الولاية لِلَّهِ}: يجوز أَنْ يكونَ الكلامُ تَمَّ على قوله «منتصراً» وهذه جملةٌ منقطعةٌ عمَّا قبلَها، وعلى هذا فيجوز في الكلامِ أوجهٌ، أحدُها: أَنْ يكونَ «هنالك الوَلايةُ» مقدَّراً بجملةٍ فعليةٍ، فالولايةُ فاعلٌ بالظرف قبلها، أي: استقرَّتِ الولايةُ لله، و «لله» متعلقٌ بالاستقرار، أو بنفسِ الظرفِ لقيامِه مَقامَ العاملِ أو بنفسِ الوَلاية، أو بمحذوفٍ ..ويجوز أن يكونَ «هنالك» مِنْ تتمة ما قبلها فلم يَتِمَّ الكلامُ دونَه، وهو معمولٌ ل «منتصِراً»، أي: وما كان منتصراً في الدار الآخرة، و «هنالك» إشارةٌ إليها([1]).

وقد ذكر النحاس في قوله تعالى من سورة الأنفال –من آية ١٩):(ولن تغني عنكم فئتكم شيئا ولو كثرت وأن الله مع المؤمنين) إذ قال "ولو كثرت – تمام– أو: وقف تام "([2]) ثم أورد قراءة الفتح، وكانت على جعل المعنى: لأن الله مع المؤمنين، وجعل الجملة في محل نصب على نزع الخافض، حيث إن حرف الخفض يصلح أن يكون قبل (أن) فلما حذف انتصب ما بعده.

وقد أفاض السمين الحلبي في تبيان هاتين القراءتين وأثر تنوع القراءة وما ترتب على ذلك من أثر معنوي في دلالة الآيتين ثم قدم التوجيه النحوي مرتبطا

[1]) الدر المصون للسمين الحلبي ٤٩٩/٧/٤٩٨.

[2]) ينظر : القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس ص٣٥٠ تحقيق د/ عبد الحمن المطرودي – دار عالم الكتب – الرياض –١٤١٣هـ.

بالمعنى مبينا علاقة الاستئناف بالقطع المؤسس على قصد المتكلم[1] فليرجع إليه من شاء.

[1]) الدر المصون ٥/ ٥٨٨.

الفصل الثاني

القطع بين المعيارية والوصفية

وفيه مبحثان

المبحث الأول

القطع من الناحية الوصفية

المبحث الثاني

القطع من الناحية المعيارية

المبحث الأول

القطع من الناحية الوصفية

عقد سيبويه في كتابه عدة أبواب متصلة للقطع ابتدأها بباب ما ينتصب على التعظيم والمدح ثم أتبعه بما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه، والقطع بحذف الفعل للترحم والقطع لإفادة الاختصاص ... الخ ([1])

قال في مستهل بابه الأول الذي عقده لما ينتصب على التعظيم والمدح:" هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك: الحمد لله الحميدَ هو، والحمد لله أهلَ الحمد، والملك لله أهلَ الملك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا كما حرص على ذكر جملة من الشواهد الشعرية والقراءات القرآنية المتواترة والشاذة ([2]) ليؤكد على هذه الظاهرة واطرادها موضحا أن هذا القطع يجري مع الاستعمال اللغوي الذي يراعي السياق المؤسس على معرفة قصد المتكلم وحال المخاطب والغرض الذي سيق من أجله الكلام من ذلك :

١) قوله تعالى :"لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما (النساء ١٦٢)، ف (المقيمين) نصب على المدح والثناء بإضمار فعل وذلك لبيان فضل الصلاة والتقدير: أمدح أو أخص أو أعني.

---

[1]) الكتاب لسيبويه ج٢ من/٦٢ / ٧٧هارون .

[2]) ينظر : الكتاب لسيبويه ٢/٦٣/٦٩.

وقد ذكر الطبري في تفسيره علة نصب "المقيمين" على وجه المدح. فقال: العرب تفعل ذلك في صفة الشيء الواحد ونعته، إذا تطاولت بمدح أو ذم، خالفوا بين إعراب أوله وأوسطه أحيانا، ثم رجعوا بآخره إلى إعراب أوله. وربما أجروا إعراب آخره على إعراب أوسطه . وربما أجروا ذلك على نوع واحد من الإعراب . ([1])

٢) وقال جل ثناؤه من سورة البقرة من آية (١٧٧):"... والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس " قال سيبويه:" ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيدا، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كما ابتدأت في قوله(والمؤتون الزكاة) ([2]) يعني (والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة) من الآية التي سبقتها.

٣) أشار سيبويه إلى أنه سمع بعض العرب يقرأ (الحمد لله رب العالمين) (من سورة الفاتحة آية٢) بنصب(ربّ) وقد قرأ بها زيد بن علي وآخرون([3]).

٤) ونظير هذا النصب من الشعر قول الخرنق :

لا يبعدَنْ قومي الذين هم سَمُّ العداة وآفة الجزر

النازلين بكلِّ معترك والطيبون معاقد الأزر

---

[1]) تفسير الطبري ٣٩٥/٩،حققه محمود محمد شاكر وراجع أحاديثه أحمد محمد شاكر ط٢_ مكتبة ابن تيمية . وينظر: المحتسب لابن جني:٢٠٣/١ .

[2]) الكتاب لسيبويه ٦٤/٢.

[3]) الكتاب لسيبويه ٢/ ٦٣، وينظر في نسبة القراءة البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ١/ ١٩.

فرفع الطيبين كرفع المؤتون، وقد عزا سيبويه لأستاذه يونس أن من العرب من يرفع فيقول (النازلون) و (الطيبون) وهذا من باب التوسع في اللغة على توارد المعاني المختلفة على اللفظ الواحد في سياق تراكيب مخصوصة، فالقطع عنده بنصب (النازلين) بفعل محذوف تقديره (أمدح) ولم يجز سيبويه النصب على الحال في (النازلين والطيبين) بل اختار النصب على المدح أو الثناء أو القطع على الرفع([1]).

٥) زعم عيسى بن عمر أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت نصبا :

لقد حملت قيسُ بن عيلانَ حربها على مستقلٍّ للنوائب والحربِ

أخاها إذا كانت عضاضاٌ سما لها على كل حال من ذلول ومن صعب ([2])

زعم الخليل أن <u>نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا مَن تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيما ونصبه على الفعل، كأنه قال: اذكر أهل ذاك، واذكر المقيمين، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره</u>([3]).

---

[1]) ينظر الكتاب لسيبويه ٦٤/٢، والشرح المعاصر لكتاب سيبويه د/ هادي نهر ج٢ /٦٢- عالم الكتب الحديث –الأردن ٢٠١٤م

[2]) البيتان لذي الرمة في ملحقات ديوانه ص٦٦٢ وهما للأخطل في ديوانه ص١٧، وهما من بحر الطويل، والشاهد نصب (أخاها) بفعل محذوف تقديره : أعني، وقد روي(أخوها) ولا شاهد فيه على ما نسبه سيبويه لأستاذه عيسى، والمستقل : الناهض، والعضاض : الحرب .

[3]) الكتاب لسيبويه ٢/ ٦٥/٦٦.

٦) من الأمثلة التي توقف عندها سيبويه قولهم :(سرت حتّى أدخلُها) في هذا المثال اهتم سيبويه اهتماما واضحا بمراد المتكلم ومقصده، وكيف أثّر توجهه ومراده على المعنى والإعراب وذلك عن طريق تقليب التراكيب والتدقيق في المقاصد، والتوجهات، نحو قوله :"سرتُ حتّى أدخلُها، وقد سرتُ حتّى أدخلُها سواء، وكذلك إنّي سرتُ حتّى أدخلُها، فيما زعم الخليل. فإن جعلت الدخول في كلّ ذا غاية نصبت. وتقول: رأيت عبد الله سار حتّى يدخلُها، وأُرَى زيداً سار حتى يدخلُها، ومن زعم أن النصب يكون في ذا لأن المتكلم غير متيقن فإنه يدخل عليه سار زيد حتى يدخلها ... وتقول: ما سرت حتى أدخلُها، وحتى أدخلَها، إنْ جعلت الدخول غاية. وكذلك ما سرت إلا قليلا حتى أدخلُها إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت... وتقول: قلّما سرت حتى أدخلَها إذا عنيتَ غير سير، وكذلك أقلّ ما سرت حتى أدخلَها من قبل أنّ قلّما نفيٌ لقوله كثر ما"[١]، ومنه قوله تعالى : {حتى يَقُولَ} قرأ الجمهورُ: «يقولَ» نصباً، ...، وقرأ نافع برفعِهِ على أنَّه حالٌ، والحالُ لا يُنْصَبُ بعد «حتى» ولا غيرِها، لأنَّ الناصبَ يُخَلِّصُ للاستقبالِ فتَنَافيا.

واعلم أنَّ «حتى» إذا وَقَعَ بعدها فعلٌ: فإمَّا أن يكونَ حالاً أو مستقبلاً أو ماضياً، فإنْ كان حالاً رُفِعَ نحو: «مَرِض حتى لا يَرْجونه» أي في الحال. وإن كان مستقبلاً نُصِبَ، تقول: سِرْتُ حتى أدخلَ البلدَ وأنت لم تدخُلْ بعدُ. وإن كان ماضياً فتحكيه، ثم حكايتُك له: إمَّا أَنْ تَكونَ بحسَب كونِهِ مستقبلاً، فتنصبَه على حكايةِ هذه الحالِ، وإمَّا أن يكونَ بحسَبِ كونِهِ حالاً، فترفَعَهُ على حكايةِ هذه

[١]) الكتاب لسيبويه ٣/ ١٢/ ٢٢

الحال، فيصدُقُ أن تقولَ في قراءةِ الجماعةِ: حكايةُ حالٍ، وفي قراءةِ نافع أيضاً: حكايةُ حالٍ. ([1])

٨) وفي بعض المصادر التي لا أفعال لها قال سيبويه: "ولا بُدَّ لوَيْحٍ مع قبحها من أن تُحْمَلَ على تَبٍّ لأنَّها إذا ابتدئَتْ لم يجزْ حتى يُبْنَى عليها كلامٌ وإذا حملتَها على النصب كنتَ تَبنيها على شيء مع قُبْحِها فإذا قلتَ وَيحٌ له ثم ألحقتَها التبَّ فإنّ النصبَ فيه أحسنُ لأن تبًّا إذا نصبتَها فهي مستَغنيةٌ عن لَك فإنمَّا قَطعتَها من أوّلِ الكلام كأَنك قلتَ وتبًّا لك فأجريتَها على ما أجرتْها العربُ"([2])

من خلال النصوص السابقة يحسن بي أن أسجل ما يلي :

أولا: الوصفية:

١) رأى سيبويه أن العمل الإعرابي يتم نتيجة للاقتران بين عامل ومعمول وليست العلاقة بينهما علاقة آلية مجردة، وإنما هي علاقة يقتضيها منطق العقل وتمليها طبيعة الحس وتفرضها طبيعة تراكيب اللغة على أساس الاستعمال الذي يراعي السياق أ و المقام، ومراعاة ما بين المتكلم والسامع من تواصل إخباري، لأن المتكلم هو الذي يقطع ويرفع وينصب ويجر ويحذف ويقدم ويؤخر ويستبدل كلمة بأخرى، وهو ما نص عليه سيبويه في نصه السابق إذ قال : زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا مَن تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء

[1]) الدر المصون للسمين الحلبي ٣٨٢/٣.

[2]) الكتاب لسيبويه ٣٣٤/١

وتعظيما ونصبه على الفعل، كأنه قال، أذكر أهل ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره (١) .

وقال في باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه :

قال عروة الصعاليك العبسى:

سَقَوْنى الخمرَ ثُمّ تكنَّفونى عُداةَ الله من كذبٍ وزورِ

والشاهد فيه: نصب (عداةَ) على الشتم ولو رفع على القطع لجاز. قال سيبويه: "إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين"(٢).

وفي قوله تعالى من سورة المسد آية(٤) " وامرأته حمالةَ الحطب" قال سيبويه :"لم يجعل الحمّالة خبرا للمرأة، ولكنه كأنه قال: اذكر حمالة الحطب، شتما لها، وإن كان فعلا لا يستعمل إظهاره "(٣) .

فنصب لأنه لم يرد أن يخبر بأمر مجهول، وإنما ذكرها بأمر مشهور يعرفه كل أحد، إضافة إلى صيغة الذم لها بصيغة المبالغة، فهو ذمها بصيغة المبالغة أولا ثم بالقطع ثانيا بأن جعل هذا أمرا معلوما لا يخفي على أحد. ولهذا إذا كانت النعوت لغرض التبيين أو التوضيح أو تمييز الموصوف عن غيره لا يصح قطعها (إذ لا قطع مع الحاجة) قال ابن مالك:

وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن أتبعت

---

١) الكتاب لسيبويه ٢/ ٦٥/٦٦.

٢) الكتاب لسيبويه ٢/٧٠

٣) الكتاب لسيبويه ٢/٧٠

وأنه ليس كل تركيب يحسن فيه التعظيم والمدح، أو القدح والذم، أو الترحم، يقول سيبويه:" واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها . لو قلت : مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البزاز لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ولا يفخم به ... إلى أن قال: فاستحسن من هذا ما استحسن العرب وأجزه كما أجازته "([1]).

قال السيرافي في شرح مراد سيبويه:" يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في المعظم: أحدهما: أن يكون الذي عظم به فيه مدح وثناء ورفعة، والآخر: أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم به، أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصح أن يورد بعدها التعظيم"([2]) .

يقول سيبويه: "ومن هذا الترحم، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن ترَحَّمْ بما ترحّمُ به العرب، وزعم الخليل أنه يقول: مررت به المسكينِ، على البدل، وفيه معنى الترحم، وبدله كبدل: مررت به أخيك"([3]).

كما ألح على جانب المعنى والدلالة محتكما إلى مقياس الحسن والقبح وذوق العربية في صوغ أساليبها فما وافق ذلك قبله واستحسنه، وما خالفه فإنه يرده ويستقبحه. وذلك نحو قوله: "واعلم أنه لا يقال: قائما فيها رجلٌ، فإنْ قال قائل: اجعله بمنزلة: راكبا مرّ زيدٌ ،وراكبا مرّ الرجل، قيل له: فإنّه مثله في

---

[1]) الكتاب لسيبويه ٢/٦٩.

[2]) شرح السيرافي للكتاب بحاشية الكتاب لسيبويه ٢/ ٦٩.

[3]) الكتاب لسيبويه ٢/٧٥

القياس، لأن(فيها) بمنزلة مرّ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأن (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل، فأجره كما أجرته العرب واستحسنت... فإن قال: أقول :مررت بقائما رجلٍ، فهذا أخبث، من قِبَل أنه لا يُفْصل بين الجار والمجرور ومن ثمّ أسقط ربّ قائما رجلٍ، فهذا كلام قبيح ضعيف، فاعرف قبحه، فإنّ إعرابه يَسِير ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائما رجل، ولكن معرفة قبحه أمثلُ من إعرابه" [١]

ففي كل ما سبق وصفية أمينة والاحتكام إلى ما ورد عن العرب في معهود خطابها أصل من الأصول، والنحويون عن ذلك لم يحيدوا وكثيرا ما قال سيبويه : فأجره كما أجرته العرب واستحسنت، كما أن في ذلك تبيانا في أن الألفاظ والمعاني تنوب عما في ذهن المتكلم وفكره من نظام للغته، ولا أجد أجمل مما قاله ابن خلدون في مقدمته عن المعنى والإعراب، ودلالة السياق فيقول :" وكل معنى لابد وأن تكتنفه أحوال تخصه، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود لأنها صفاته وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر مما يدل عليها بألفاظ تخصها بالوضع، وأما في اللسان العربي فإنما يدل عليها بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أو تأخير أو حذف أو حركة إعراب وقد يدل علها بالحروف المستقلة. [٢]

---

[١]) ا الكتاب لسيبويه ٧٦/٧٥/٢

[٢] المقدمة لابن خلدون ص ٥٥٥، دار الفكر ــ بيروت

المبحث الثاني

(المعيارية)

لما كان كل منصوب له ناصب وفق ثلاثية العمل النحوي: عامل ومعمول وأثر، لذا قدر النحاة فعلا مضمرا أو ما يقوم مقامه لاطراد القواعد وانسجامها في حال النصب أو مبتدأ واجب الحذف في حال الرفع لتعذر عمل العامل اللفظي، فذكر سيبويه ما يُسوِّغ هذا الحذف فأكد على أن :

القطع مرتبط بالحذف من جهة ومرتبط في كثير من مناحيه بقصد المتكلم وحال المخاطب ،وهو ما يعرف في الدرس النحوي الحديث بالقرائن المقامية التي تدفع المتكلمين إلي حذف بعض أجزاء الجملة؛ استغناء بما يرى من الحال، وبما جرى من الذكر . وكثيرا ما ألح سيبويه علي هذا الجانب: فأشار إلي أن نوع الأسلوب قد يكون له دور في الحذف – وأعنى بذلك النصب على التعظيم والمدح وما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه، والقطع بحذف الفعل للترحم والقطع لإفادة الاختصاص، وغيرها من الأغراض المعنوية العديدة ،فكأن أمثال هذه التراكيب جارية مجرى المثل، والأمثال لا تغير، والعرب تنصب بالذم والمدح لأن فيه مع الأسماء مثل قولهم ويلا وثوابا له وبعدا وسقيا ورعيا([1]).

١) ومن ذلك ما أجراه من الحال مثل أ قائما وقد قعد الناس؟ إذ قال:" وذلك أنه رأي رجلا في حال قيام أو في حال قعود، فأراد أن ينبهه، فكأنه لفظ بقوله:

[1]) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٧.

أتقوم قائما وأتقعد قاعدا ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع"[١].

٢) ومثل ذلك" عائذا من شرها " كأنه رأي شيئا يتقى، فصار عند نفسه في حال استعاذة، حتى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيام وقعود؛ لأنه يرى نفسه في تلك الحال، فقال:" عائذا بالله" كأنه قال: أعوذ بالله عائذا بالله، ولكنه حذف الفعل؛ لأنه بدل منه، فصار هذا يجرى مجرى عياذا بالله"[٢].

وقال:" وإنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا؛ لأن المخاطب يعلم ما يعنى (أي: يعلم ما يعنيه المتكلم) فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المخاطب ما تعنى" أنه لابأس عليك"، ولكنه حذف هذا لكثرته في كلامهم"[٣].

٣) وقال في (له صوتٌ، صوتَ حمار):"فإنما انتصب هذا؛ لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلا منه، ولكنك لما قلت: له صوت، علم أنه قد كان ثم عمل، فصار قولك: له صوت بمنزلة قولك: فإذا هو يصوت، فحملت الثاني علي المعنى"[٤].

ففي هذا ما يدل على أن النحويين قد حملوا ما حذف عامله لأغراض المدح أو الذم أو غيرها على المصادر المتروك ذكر أفعالها استغناء بذكر المصدر عن ذكر الفعل، مما يدل دلالة واضحة أن هذا النوع من الحذف هو لون من ألوان

---

[١] سيبويه – الكتاب /١/٣٤١،٣٤٠.

[٢] السابق :الصفحة نفسها.

[٣]سيبويه – الكتاب ١/٢٢٤.

[٤] سيبويه/ الكتاب ١/٣٥٦.

الاتساع، وهو حذف يقوم مقامه ما يدل عليه، فلا يحتاج التركيب إلي تقدير محذوف؛ لأنه تركيب سليم مكتمل العناصر من ناحية الصناعة النحوية .

وما أبدع ما ذكره الرضى حين صرح بلزوم البناء المغير عن وجهه منعا للبس، وإيصالا إلي المراد من أقرب طريق، فيقول:" ... وإنما لزم تصدير المغير ليبنى السامع ذلك الكلام من أول الأمر علي ما قصد المتكلم؛ إذ لو جوزنا تأخير ذلك المغير فأخر، والواجب علي السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من أول الأمر علي كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في أن هذا التغيير راجع إلي الكلام المتقدم الذي حمله علي أنه خال عن جميع المغيرات، أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما آخر، يؤثر في ذلك المغير فيبقى في حيرة"[1].

و لعل في أغراض (القطع) طريقا للوصول إلي المراد من أقرب طريق مع الإيجاز، فعلم المخاطب عند سيبويه ومن بعده من النحويين – هو سبب الإضمار والسعة والاستغناء، وهي مسالك في القول يخرج فيها الكلام في كثير من مناحيه علي خلاف مقتضى الظاهر اعتمادا علي علم المخاطب، وكأن علم المخاطب يعكس اتفاقا ضمنيا بين أبناء اللغة يسمح بمثل هذا الاطراد في حذف بعض العناصر[2].

وفي تفسير مشكل الشعر مسحة واسعة تظهر فيها المزواجة بين الوصفية والمعيارية ويأتي (القطع) منطلقا لفض الإشكال و حسم النزاع :

---

[1]) الرضى في شرح الكافية٤/٣٣٦.

[2])ينظر: د/لطيفة النجار :منزلة المعنى في نظرية النحو العربي –دار العالم العربي– دبى ٢٠٠٣م ص١٥٨، ١٥٩.

ففي بيت المتنبي :

وَ كَلَامُ الْوُشَاةِ لَيْسَ عَلَى الْأَحْبَابِ سُلْطَانُهُ عَلَى الْأَضْدَادِ[١]

قال الشيخ أبو العلاء: « هذا البيت يحتمل وجهين: أقواهما: أن يكون" سلطانه" مرفوعًا بـــ" ليس"، و قوله:" على" متعلق بـــ"سلطانه"، أي: ليس سلطانُ كلام الوشاة الذي يتسلط على الأضداد واقعًا على الأحباب، و الآخر: أنْ يكون الكلام قد تمَّ عند قوله: "على الأحباب" ثم ابتدأ مُخبرًا فقال: سلطانه، أي: سلطان الكلام على الأضداد، كما تقول: لَيْسَ شَرْكٌ عَلى صَدِيقِكَ إنَّما هُوَ عَلى عَدُوِّكَ»[٢].

و هذا يعني أنَّ الكلام محمول على الاستئناف، وعلى أنَّ الكلام جملتان، الأولى: " ليس هو على الأحباب"، و يكون" هو" ضمير يعود على" كلام الوشاة"، و تقديره: ليس هو على الأحباب، و الجملة الثانية: من مبتدأ و خبر، و هي: " سلطانه على الأضداد".

و هذا الوجه هو أول وجهين ذكرهما أبو العلاء المعري في كتابه، فقال: " سلطانه": يُروى بالرفع فيكون مبتدأ، و" على الأضداد" خبره، و اسم" ليس": ضمير الكلام، و" على الأحباب" خبره، يقول: إنَّ كلام الوشاة إنَّما يُوقع الفساد إذا كان بين الأضداد، فأمَّا بين الأحباب المتصافين فلا يوقع الفساد"[٣]. كما رأى أبو العلاء المعري: أنَّ" سلطانه" منصوب على أنَّه خبر ليس أو مفعول .

---

(١) من الخفيف، في ديوانه: ص٤٦٣, و هو من شواهد: الفسر ١٠٨٠/١, و معجز أحمد ٩١/٤.

(٢) تفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعري: ص٩٩ .

(٣) معجز أحمد ٩١/٤ .

و قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

وَ مَنْ يَجْعَلِ الضِّرغَامَ لِلصَّيْدِ بَازَهُ يُصَيِّرُهُ الضِّرْغَامُ فِيمَا تَصَيَّدَا[1]

قال أبو الفتح: « قلت له وقت القراءة: لِمَ جعلت من شرطًا صريحًا و هلَّا جعلتها بمنزلة الَّذي, و ضمَّنْتَ الصلة معنى الشرط حتى لا ترتكب الضرورة؟ كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَموٰلَهُم بِٱلَّيلِ وَٱلنَّهَارِ سِرا وَعَلَانِيَة فَلَهُم أَجرُهُم﴾[2], فقال: هذا يرجع إلى معنى الشرط و الجزاء، و إنَّما جِئْتُ بلفظ الشرط صريحًا لأنَّه أبلغ و آكد و أردت الفاء في" يصيره" وحذفتها، والَّذي قاله جائز والوجه ما سمتهُ إيَّاه، ومذهب سيبويه في مثل هذا التقديم والتأخير، كأنَّه قال: يصيرُ الضرغامَ بازًا مَنْ يجعله فيما تصيَّده، واكتفي بهذا القول من جواب الشرط»[3].

مِما سبق ظهر أن علاقة الاقتران بين العامل ومعموله(اتصالا أو انقطاعا إعمالا أو إهمالا تعليقا أو إلغاء) تخضع في طريقة تركيبها من الوجهة النفسية والعقلية إلى مرامي المتكلم وغاياته من كلامه، كما أن تغير علاقات الاقتران بين عامل ومعمول من حيث الذكر أو الحذف أو التقديم والتأخير أو القطع أو غيرها، ليست من تأثير العامل وهو الفعل ونحوه فحسب، وإنما يتم هذا التغيير بناء على أغراض معنوية أيضا إلى جانب علاقات الاقتران اللفظية، فقد تدفعنا تلك الأغراض إلى إلغاء عمل العامل الظاهر وتقدير عامل آخر مناسب للمعنى الذي يتجه إليه مقصود المتكلم لأن مدار النحو أولاً وآخراً على المعاني .

---

(1) من الطويل، في ديوانه: ص٣٧٢، و روي فيه عجزه: تَصَيَّدَهُ الضِّرْغَامُ..., و هو من شواهد: الفسر ٨٢٩/١, و معجز أحمد ٣٨٠/٣, و شرح الواحدي ٤٣٨/٢ .

(2) البقرة: (٢٧٤) .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص٧٩ .

كما ظهرت المزاوجة بين الوصفية والمعيارية، وأنه لا تناقض مطلقا بينهما؛ إذ وجدنا سيبويه يستنطق جوانب المادة اللغوية، ويحللها ويستقرئ استعمالاتها المختلفة، ولم يكتف بذلك، بل تجاوز ذلك إلي التأويل والتعليل والنظر في البنية العميقة للتراكيب، ثم يعرض مادته من خلال معيارية يدافع عنها ويبين الحاجة إليها في فهم اللغة ،ولهذا تراه يقدر المحذوف، ويعلل الظواهر، ويفاضل بين الاستعمالات، ومن هنا تستطيع أن تقرر بكل ثقة أنه لا تناقض بين الوصفية والمعيارية "فعالم اللغة قد يكون وصفيا في مرحلة، معياريا في مرحلة أخرى، وقد يكون وصفيا معياريا في آن واحد، وصفيا عندما ينظر إلي القوانين العامة التي تحكم الاستعمال اللغوي ويصفها ويستقرئ خصائصها ويصف وحداتها ويبنى أنموذجا لما يجرى في داخلها، ومعياريا عندما يستخدم نتائج هذا الوصف في تعلم اللغة[١].

[١])د/حلمى خليل / العربية وعلم اللغة البنيوى ص٢١٨نقلا عن د/ محمد أبو طالب فـــي ضوابط الفكر النحوي ١/٥٥ دكتوراة –نسخة عندى.

الفصل الثالث

مظاهر القطع في الفكر النحوي

المبحث الأول: القطع في الأسماء

- القطع في التوابع
- النعت
- قطع النعت عن المنعوت لتقدمه عليه .
- البدل
- الاختصاص
- تقديم المستثنى على المستثنى منه.
- الإضافة:
- قطع (قبل وبعد وما جرى مجراها عن الإضافة)
- اسم الفاعل المنون المقطوع عن الإضافة
- الفصل والاعتراض بين اسم التفضيل وتمييزه بالفاصل الأجنبي
- الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول
- القطع لما لا محل له من الإعراب
- الجملة الابتدائية أو الاستئنافية وجملة جواب القسم والجملة الاعتراضية (لكل شواهده)
- العدد

التوابع

التابع هو بمثابة الفرع، والمتبوع هو الأصل, والفرع حكمه حكم الأصل لا يمكن أن ينفك عنه، والتابع حكمه حكم المتبوع،وقد يخرج التابع على خلاف مقتضى الظاهر لأسباب صوتية أو بلاغية أو أسباب متعلقة بالصناعة النحوية متعلقة بالمعنى والإعراب أو غير ذلك

والقطع في التوابع هو صرف التابع عن متبوعه في الإعراب والغرض من القطع في هذا الباب: المدح أو الذم أو الترحم غالبا .

وعرف ابن مالك القطع بقوله:" وحقيقة القطع : أن يجعل النعت خبراً لمبتـــدأ، أو مفعـــولا لفعل (١)

وأما القطع عند عباس حسن فهو : انتقال الكلمة من حالة النعت التي كانت عليها إلى حالـــة أخـــرى مخالفة لها، ولا تسمى فيها نعتاً، فقد انقطعت صلتُها بالنعت، ولهذا يسمونها نعتاً مقطوعاً أو منقطعاً، يريدون أنها كانت في أصلها الأول نعتاً، ثم انقطعت منه، وانصرفت إلى شيء آخر، فتـــسميتُها نعتاً فقط تسمية غير حقيقية(٢)

وقد عقد سيبويه في كتابه عدة أبواب متصلة للقطع ابتدأها بباب ما ينتصب على التعظيم والمدح ثم أتبعه بما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه، والقطع بحذف الفعل للترحم والقطع لإفادة الاختصاص ... الخ (٣)

---

١) أوضح المسالك ٣/ ١٤

٢) النحو الوافي / عباس حسن٣/٤٨٦ .

٣) الكتاب لسيبويه ج٢ من/٦٢ / ٧٧هارون .

قال في مستهل بابه الأول الذي عقده لما ينتصب على التعظيم والمدح :" هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته ،...ثم مثل لذلك بشواهد عدة منها قول الأخطل:

نفسى فداء أمير المؤمنين إذا أبدى النواجذَ يوم باسل ذَكرُ

الخائضُ الغمر والميمون طائره خليفة الله يستسقى به المطر([1])

ثم قال: وأما الصفة فإن كثيرا من العرب يجعلونه صفة فيتبعونه الأول فيقولون : أهلِ الحمدِ، والحميدِ هو ،وكذلك: الحمد لله أهلِه: إن شئت جررت، وإن شئت نصبت، وإن شئت ابتدأت"([2]) وفي الدر المصون في قوله تعالى ({الحمد لله رَبِّ العالمين –الفاتحة ٢}قال السمين الحلبي:" وقراءةُ الجمهور مجروراً على النعت لله أو البدل منه، وقُرئ منصوباً، وفيه ثلاثةُ أوجه: إمَّا [منصوبٌ] بما دَلَّ عليه الحمدُ، تقديره: أَحْمَدُ ربِّ العالمين، أو على القطعِ من التبعِيَّة أو على النداء وهذا أضعفُها؛ لأنه يؤدِّي إلى الفصلِ بين الصفةِ والموصوف. وقُرئ مرفوعاً على القَطْعِ من التبعيَّة فيكون خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي هو ربٌّ.

---

[1]) البيتان للأخطل في ديوانه ص١٠١، ومن شواهد الكتاب لسيبويه ٦٢/٢ من قصيدة له في مدح عبد الملك بن مروان وهما من بحر البسيط، و الغمر : الماء الكثير، وميمون الطائر : للفأل الحسن، واليوم الباسل : الشديد، والذكر : الشديد، والناجذ : ضرس الحلم أو الفرس : ينظر حاشية الكتاب لسيبويه ٦٢/٢ واللسان : بسل، وذكر.

[2]) الكتاب ٢/ ٦٢/٦٣.

وإذا قصد عُرِض ذِكْرُ القَطْعِ في التبعية فلنستطردْ ذكرَه لعمومِ الفائدةِ في ذلك: اعلم أن الموصوف إذا كان معلوماً بدون صفتهِ وكانَ الوصفُ مدحاً، أو ذَمَّاً أو ترحُّماً جاز في الوصفِ [التابع] الإتباعُ والقطعُ، والقطعُ إمَّا على النصب بإضمار فعل لائق، وإمَّا على الرفع على خبر مبتدأ محذوف، ولا يَجُوز إظهارُ هذا الناصبِ ولا هذا المبتدأ، نحو قَولِهم: «الحمدُ لله أهلَ الحمدِ» رُوِي بنصب «أهل» ورفعِه، أي: أعني أهلَ أو هو أهلُ الحمد، وإذا تكَرَّرت النعوتُ والحالةُ هذه كنتَ مخيَّراً بين ثلاثةِ أوجهٍ: إمّا إتْباعِ الجميع أو قطعِ الجميعِ أو قطعِ البعض وإتباعِ البعض، إلا أنك إذا أَتْبَعْتَ البعضَ وقَطَعْتَ البعضَ وجب أن تبدأَ بالإتباع، ثم تأتي بالقَطْعِ من غير عكسٍ، نحو: مَرَرْتُ بزيد الفاضلِ الكريمُ، لئلا يلزمَ الفصلُ بين الصفة والموصوف بالجملة المقطوعة.([1])

وفي (الذي) من قوله تعالى: { يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خَلَقَكُمْ} (البقرة من الآية ٢١) فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: نصبهُ على النعتِ لِرَبِّكم. الثاني: نصبُه على القَطْع. الثالثُ: رَفْعُه على القطعِ أيضاً...)([2])

واستشهد البرقوقي أيضاً بقول جميل على ظاهرة القطع:

ترنو بعيني مهاةٍ أقصدت بهما قلبي عشيةَ ترميني وأرميها

هيفاء مقبلةً عجراء مدبرةً ريا العظام بلين العيش غاذيها ([3])

[1]) الدر المصون للسمين الحلبي ١/٤٥، ٤٦.

[2]) الدر المصون للسمين الحلبي ١/١٨٦

[3]) شرح البرقوقي، ص ٥٤.

فما أراده البرقوقي : أن الشعراء يلجؤون إلى ظاهرة القطع عند المدح كما في " بناة " و" أساة أي هم بناةُ، وهم أساةُ . وقد حذفوا المبتدأ على سبيل الوجوب هنا، لأنهم أرادوا المدح .

ففي النصوص والقراءات القرآنية السابقة تأكيد على ما يلي:

أولا: حقيقة القطع في النعت: أن يجعل النعت المقطوع خبرا لمبتدأ، أو يقطع نصبا فيجعل مفعولا به لفعل محذوف، فإن كان المقطوع لإفادة المدح أو التعظيم أو الذم أو الترحم، وجب حذف المبتدأ في حال القطع وذلك في نحو قولك : الحمد لله الحميدَ هو، والحمد لله أهلَ الحمد، والملك لله أهلَ الملك بقطع الصفة (الحميد، وأهل الحمد، وأهل الملك) على التعظيم والثناء والمدح بالنصب على المفعولية لفعل محذوف وبالرفع خبرا لمبتدأ محذوف ومنه قول الأخطل السالف الذكر فالشاهد قوله (الخائضُ) وما عطف عليه حيث قطع إلى الرفع وهو صفة ل(أمير المؤمنين)المجرور لأنه مضاف إليه، والرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير هو الخائض، ويجوز القطع نصبا على المدح، ومن البين جواز الجر صفة حقيقية أو بدلا من(أمير المؤمنين)المجرور.

ثانيا: أشار سيبويه إلى أن كثيرا من العرب يتبعون الصفة كما ذكر في قوله: أهلِ الحمدِ، والحميدِ هو ،وكذلك : الحمد لله أهلِه، إلا أن هذا وإن كان قياسا متلئبّا، لا يمنع من النصب على تقدير فعل، أو من الرفع على تقدير مبتدأ، لأن الأوجه الإعرابية الثلاثة الجائزة في مثل هذه التراكيب ونحوها من الكثرة بمكان.

- **قطع النعت عن المنعوت لتقدمه عليه على خلاف الأصل**

ذهب سيبويه[١] إلى منع تقديم النعت على المنعوت، و تبعه الفراء[٢]، والمبرد[٣]، و ابن السراج[٤] والفارسي[٥]، و ابن جني (لأنه انقطع عنه عامليا فلم يعد تابعا له)،لذا إذا تقدم النعت على المنعوت النكرة, و لم يصلح لمباشرة العامل أُعْرب حالًا منصوبًا .

و قد أشار سيبويه إلى جواز انتصابه على الحال حملًا على قولنا: " فيها رجلٌ قائمًا", و ذلك فرارًا من القبح, قال: « هذا باب ما ينتصبُ لأنَّه قبيحٌ أن يوصف بما بعده و يبنى على ما قبله و ذلك قولك: " هذا قائمًا رجلٌ"، و" فيها قائمًا رجلٌ", لَمَّا لم يجز أن تُوصَفَ الصفة بالاسم و قُبح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قَـُبحَ" مررت بقائم" و" أتاني قائمٌ"، جعلت القائم حالًا و كان المبني على الكلام الأول ما بعده، و لو حسُن أن تقول: " فيها قائمٌ" لجاز فيها" قائمٌ رجلٌ"، لا على الصفة، و لكنه كأنَّه لما قال فيها قائـــم قيل له مَن هو؟ و ما هو؟ فقال: رجل أو عبد الله, و قد يجوز على ضعفه، و حُمِلَ هذا النصب على جواز" فيها رجلٌ قائمًا" و صار حين أُخر وجه الكلام، فرارًا من القبح»[٦].

و ساق سيبويه في هذه المسألة بعض الشواهد الشعرية منها :

---

(١) الكتاب ٢/ ١٢٢– ١٢٤ .

[٢] معاني القرآن/ للفراء ١٦٨/١ .

[٣] المقتضب ٤/ ١٩١، ١٩٢ .

[٤] الأصول ٢٢٥/٢ .

[٥] إيضاح الشعر: ص٤٢٤ .

[٦] الكتاب ١٢٢/٢ .

قول ذو الرمة:

وَ تَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونَ الْجَآذِرُ[1]

أراد: ظباء مستظلة، فلما قدم الصفة نصبها على الحال.

و قال الآخر:

وَ بِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَ إِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ[2]

و قال كُثيّر:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ[3]

---

(1) من الطويل، في ديوان ذي الرمة: ص١١٦، قدم له و شرحه أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥ ه– ١٩٩٥ م، من شواهد: الكتاب ١٢٣/٢، و شرح أبيات سيبويه/ لأبي جعفر النحاس: ص ١٢٣، تحقيق زهير غازي زاهد. عالم الكتب، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ ه– ١٩٨٦م، و الفسر ٩٢/١ .

(2) من الطويل، مجهول قائله، من شواهد: الكتاب ١٢٣/٢، و شرح عمدة الحافظ/ لابن مالك ٤٢٢/١، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدورى. مطبعة العاني، بغداد– العراق، ١٣٩٧ ه– ١٩٧٧ م، و شرح ابن عقيل ٢٥٧/٢ و شرح الأشموني ٢٤٧/١ .

(3) من مجزوء الوافر، و هو لكثيّر عزّة في ديوانه: ص٥٠٦، و روي فيه صدره: "لِمَيَّةَ. . . "، و عجزه: " يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ"، جمعه و شرحه إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت– لبنان، ١٣٩١ ه– ١٩٧١ م، و كذلك روي: " لمية" في: الكتاب: ١٢٣/٢، و روي: (لِعَزَّةَ) في: إيضاح الشعر/ لأبي علي الفارسي ص ٢٥١، تحقيق د. حسن هنداوي. دار القلم . و قال البغداديّ: « و هذا البيت من رَوى أوّله: (لِعَزَّةَ مُوحِشًا)، قال هو لكثيّر عزّة،...و مَن رواه: (لِمَيَّةَ مُوْحِشًا) قال: إنّه =

و أشار إلى كثرة ذلك في الشعر و قلته في سعة الكلام, قال: « و هذا كلامٌ أكثر ما يكــون في الشعر و أقل ما يكون في الكلام، و اعلم أنَّه لا يقال: " قائمًا فيها رجلٌ"، فإن قال قائل: اجعله بمنزلة" راكِبًا مرَّ زيدٌ"، و" راكبًا مرَّ الرجلُ"، قيل له: فإنَّه مثله في القياس، لأنَّ" فيها" بمنزلة " مــرَّ", و لكنَّهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأنَّ" فيها" و أخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، و ليس بفعل، و لكنهنَّ أُنزلنَّ منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل, فَأَجْرِه كما أجرته العرب و استحسنت، و من ثم صار" مررت قائمًا برجل" لا يجوز؛ لأنَّه صار قبل العامل في الاسم، و ليس بفعل، و العامل الباء, و لو حَسُنَ هذا لحسن" قائمًا هذا رجل"»[١].

ومن ذلك أيضا قول المتنبي:

وَ لَا الضِّعْفَ حَتَّى يَتْبَعَ الضِّعْفَ ضِعْفُهُ

وَ لَا ضِعْفَ ضِعْفِ الضِّعْفِ بَلْ مِثْلَهُ أَلْفُ[٢]

قال ابن جني: «ونصب" مثلَه" لأنَّه نعت نكرة مرفوعة قدَّم عليها؛ فنصب على الحال منها، و النكرة قوله: " ألف", قال الشاعر:

لِخَوْلَةَ مُوحِشًا طَلَلُ...».

و نلحظ في بيت المتنبي السابق تقدم النعت" مثله" على المنعوت" ألف"

=

لذي الرُّمّة؛ فإنّ (عَزّة) اسم محبوبة كثيّر، و(مَيّة) اسم محبوبة ذي الرُّمّة».

[١] الكتاب ١٢٢/٢- ١٢٤ .

(٢) من الطويل، في ديوانه: ص١٠٨, و هو من شواهد: الفسر ٤٥٠/٢, و معجز أحمد ٢٥/٢, و تفسير أبيات المعاني: ص١٥٣ .

على خلاف الأصل لأنَّ الأصل في الصناعة النحوية أن يتأخر النعت عن المنعوت نكرةً كان أو معرفةً.

و علَّل ابن يعيش لامتناع تقديمه، قائلًا: « فإن قدَّمت صفة النكرة نصبتها على الحال

و ذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف، لأنَّ الصفة تجري مجرَى الصلة في الإيضاح، فلا يجوز تقديمها على الموصوف، كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول, و إذا لم يجز تقديمها صفةً، عُدِل إلى الحال، و حُمل النصب على جواز" جاء رجلٌ ضاحكًا"، و صار حينَ قُدِّم وجه الكلام، و يُسمِّيه النحويون أحسن القبيحين، و ذلك أن الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح»[1].

ويبدو من الآراء السابقة أنَّ تقديم النعت على المنعوت مع بقائه نعتًا غير جائز(لانقطاعه عنه في التبعية والعمل)، أمَّا إذا تقدَّم على المنعوت النكرة و لم يصلح لمباشرة العامل فالغالب إعرابه حالًا.

- **تقديم المستثنى على المستثنى منه**

رأى سيبويه أن الأصل في تقديم المستثنى على المستثنى منه في الكلام غير الموجب النصب إذا تقدم، و هو ظاهر قول الخليل فيما يرويه عنه,

قال في باب ما يقدَّم فيه المستثنى: «وذلك قولك: ما فيها إلَّا أباك أحدٌ"، و" ما لي إلَّا أباك صديقٌ". و زعم الخليل- رحمه الله- أَنَّهم إنَّما حملهم على نصب هذا أنَّ المستثنى إنَّما وجهه عندهم أن يكون بدلًا و لا

---

[1] شرح المفصل ٢/٢٠، ٢١.

يكون مُبْدَلًا منه؛ لأنَّ الاستثناء إنَّما حَــدُّه أن تَدارَكَه بعد ما تنفي فتُبدِلَه، فلمَّا لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها قائما رجل، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه »[١].

غير أنَّ سيبويه روى عن يونس جواز مجيئه على البدل عند بعض العرب الموثوق بهم قال: « و حدثنا يونس أنَّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: " مَــا لِي إِلَّا أَبُــوكَ أَحَــدٌ" فيجعلون أحدًا بدلًا كما قالوا: مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِهِ أَحَدٍ، فجعلوه بدلًا»[٢].

وذهب المبرد إلى وجوب نصبه؛ لأنَّــه لو رفع على البدلية لزم منه تقدم التابع على المتبوع[٣].

وتبعه ابن السراج[٤], و أبو جعفر النحاس[٥], و الزجاجي[٦], و أبو علي الفارسي[٧]

---

[١] الكتاب ٣٣٥/٢ .

[٢] نفسه ٣٣٧/٢ .

[٣] المقتضب ٣٩٧/٤ .

[٤] الأصول ٢٨٣/١ .

[٥] شرح أبيات سيبويه: ص١٤٨، ١٤٩ .

[٦] الجمل: ص٢٣٤ .

[٧] الإيضاح العضدي/ لأبي علي الفارسي: ص٢٠٦، تحقيق د. حسن شاذلي فرهــود. الطبعة الأولى، ١٣٨٩ ه- ١٩٦٩ م.

وابن جني[١], و غيرهم[٢].ومن ذلك ما ذكره شراح ديوان المتنبي: في بيت المتنبي:

وَ أَكْثَرُ مَا تَلْقَى أَبَا الْمِسْكِ بِذْلَةً إِذَا لَمْ تَصُنْ إِلَّا الْحَدِيدَ ثِيَابُ[٣]

قال أبو العلاء المعري فيما نقله عن ابن جني في شرح هذا البيت : «و قال ابن جني معناه: إذا لبست الأبطال الثياب فوق الحديد خشية و استظهارًا فهو في ذلك الوقت أشد ما يكون تبذلًا بنفسه، و الحديد: هو الدروع و هو منصوب لأنَّه مفعول" يَصُنْ"»[٤].

ففيما نقله أبو العلاء المعري عن ابن جني توضيح لرأيه في الإعراب، حيث جعل ابن جني الاستثناء مُفرَّغًا في قوله: " إذا لمْ تَصُنْ إلاَّ الحَديدَ ثِيابُ", و نصب" الحديدَ" على أنَّه مفعول به كما يظهر.

وقد ذهب ابن فورجه إلى أنَّ كلمة" الحديد" في بيت المتنبي منصوبة على الاستثناء, و حمل الكلام على التقديم و التأخير، و أنَّ المستثنى إنَّما تقدم على المستثنى منه، و أصل الكلام: إذا لم يصنْ البدنَ إلَّا الحديدَ ثيابُ، فحذف البدن لعلم المخاطب به فانتصب

---

(١) اللمع: ص٥٦، و الفسر ٥٨٩/٢، ٥٩٠، ٧٥٢/٣ .

(٢) المفصل: ص٩٧، و اللباب٣٠٨/١، و شرح المفصل ٥٢/٢، و الكافية: ص٢٥، و شرح الجمل ٢٦٣/٢، و شرح الكافية ٨٣/٢، و أوضح المسالك ٢٦٥/٢، ٢٦٦ .

(٣) من الطويل، في ديوانه: ص٤٨٠, و هو من شواهد: الفسر ٦٠٢/١, و الفتح على أبي الفتح/ لابن فورجه ص٨٥، تحقيق عبد الكريم الدجيلي. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد– العراق، الطبعة الثانية، ١٩٨٧ م، و شرح الواحدي ١٩٠/٣ .

(٤) معجز أحمد ١٥٣/٤ .

المستثنى لأنَّه تقدم على المستثنى منه[١].

و أجمع شراح ديوان المتنبي على جواز هذا القول[٢].

و استدلوا على ذلك ببعض الشواهد منها بيت الكميت في هذه المسألة, و من ذلك أيضًا قول الآخر:

وَ النّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا ثُمَّ لَيْسَ لَنَا إِلّا السُّيُوفَ وَ أَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ[٣]

قدم المستثنى" السُّيُوفَ وَ أَطْرَافَ الْقَنَا" على المستثنى منه" وَزَر", فلما تقدم وجب نصبه.

و خالفهم الكوفيون[٤], و منهم: الفراء[٥], و تبعهم ابن مالك[٦], فذهبوا

---

(١) الفتح على أبي الفتح: ص٨٦ .

(٢) المستدرك على ابن جني/ للعروضي، ضمن مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الرابع، وزارة الإعلام، العراق، ١٣٩٥ ه- ١٩٧٥ م، ص: ١٤٥، و معجز أحمد ١٥٣/٤، و شرح الواحدي ١٩١/٣، و التبيان في شرح الديوان ١٩٤/١، و شرح البرقوقي ٣٢٠/١ .

(٣) من البسيط، لحسان بن ثابت- رضي الله عنه- في ديوانه: ص١٢٠، تحقيق عبد أ علي مهنا. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤ ه- ١٩٩٤ م، و نسب لكعب بن مالك- رضي الله عنه- في ديوانه: ص٢٠٩، تحقيق سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد- العراق، الطبعة الأولى، ١٣٨٦ ه- ١٩٦٦ م، و روي فيه صدره: النّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا، و هو من شواهد: الكتاب ٣٣٦/٢، و المقتضب ٣٩٧/٤، و شرح أبيات سيبويه: ص١٤٨ .

(٤) ارتشاف الضرب ١٥١٦/٣، و التصريح ٥٤٩/١، و المساعد ٥٦٧/١ .

(٥) معاني القرآن/ للفراء ١٦٨/١ .

(٦) شرح التسهيل ٢٩٠/٢، و شرح الكافية الشافية ٧٠٤/٢، ٧٠٥ .

إلى جواز الإتباع على البدلية متمسكين بما رواه يونس عن العرب في قول سيبويه السابق.

و شواهدهم محمولة على القليل الذي لا يقاس عليه[1], و وجهه أن يكون المستثنى منه بدلًا[2].

قال ابن هشام: « و وَجْهُه أنَّ العامل فُرِّغ لما بعد" إلَّا", و أنَّ المؤخر عام أريد به خاص فصحَّ إبداله من المستثنى لكنه بدل كل, و نظيره في أنَّ المتبوع أُخِّر و صار تابعًا" مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أحَدٍ" »[3]

([1]) ارتشاف الضرب ١٥١٦/٣، و المساعد ٥٦٧/١ .

([2]) ارتشاف الضرب ١٥١٦/٣ .

([3]) أوضح المسالك ٢٧٠/٢ .

- **القطع في البدل**

تمثل سيبويه قطع البدل عن المبدل منه بقول المهلهل:

ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة أخوالُنا وهم بنو الأعمام [١]

فقطع " أخوالنا " على نية إنشاء جملة جديدة هم أخوالنا وخالف المبدل منه في الحركة الاعرابيـــة بيوتَ يشكر.

ويجوز القطع أو الإتباع إذا أراد التعريف أو الاختصاص مع الفخر، نحو قول رؤبة بن العجـــاج من الرجز :

بنا تميماً يكشف الضباب [٢]

قطع البدل "تميما" عن التبعية الإعرابية للمبدل منه الضمير في "بنا" لغرض بلاغـــي يفيـــد الفخـــر والاختصاص .

ومن ذلك قوله تعالى: {فيه آيات بينات مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِناً}(آل عمران –٩٧) فيه أوجه، أحدها أنَّ «مقام» بدلٌ من «آيات»، وعلى هذا يُقال: إنَّ النحويين نَصُّوا على أنه متى ذُكِرَ جمعٌ لا يُبْدَلُ منه إلا ما يُوَفِّي بالجمع فتقول: «مررت برجالٍ زيدٍ وعمرٍو وبكر» لأنَّ أقلَّ الجَمْعِ الصحيح ثلاثةٌ، فإن لم يُوفِّ قالوا: وَجَبَ القطعُ عن البدلية: إمَّا إلى النصب بإضمارِ فعلٍ، وإمّا إلى الرفعِ على مبتدأٍ محذوفٍ الخبر، كما تقولُ في المثال المتقدم: «زيداً وعمراً» أي أعني زيداً وعمراً، أو «زيد وعمرو» أي: منهم زيد وعمرو، ولذلك أعربوا قولَ النابغة الذبياني:

---

[١]) سيبويه، الكتاب ٢٩٧/١

[٢]) سيبويه، الكتاب ٢٩٧/١

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فَعَرَفْتُها ... لستةِ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ

رَمادٌ ككحلِ العَيْنِ لأياً أُبينه ... ونُؤْيٌ كجِذْمِ الحَوْضِ أثْلَمُ خاشعُ

على القطع المتقدم، أي: فمنها رمادٌ ونُؤْيٌ.

وكذا قَولُه تعالى: {هل أتاك حَدِيثُ الجنود فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ} [البروج: ١٧-١٨] على أن(فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ) بدل مقطوع منصوب بفعل محذوف تقديره أعني أو أذُمُّ فرعون وثمود، والقطع واجب لأنه لم يطابق الجنود في العدد وقيل : إن في الكلام حذف مضاف والتقدير : جنود فرعون وثمود وإنَّ المرادَ بفرعون وثمودَ هما ومَنْ تَبِعَهما مِنْ قومهما، فذكرُهما وافٍ بالجَمْعية، ؟([1])

[1]) الدر المصون للسمين الحلبي ٤٧٩/١، ٣١٨/٣

الاختصاص

في قول الله تعالى " إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت" (الأحزاب-٣٣) قال السمين: قوله: «أهلَ البيتِ» فيه أوجه: النداء والاختصاص، إلاَّ أنه في المخاطب أقلُّ منه في المتكلم. وسُمِعَ «بك اللَّهَ نرجو الفضلَ» والأكثر إنما هو في المتكلم... :«نحن العربَ أَقْرَى الناسِ للضيف» «نحن معاشرَ الأنبياءِ لا نورث» أو على المدح أي: أمدحُ أهلَ البيتِ.([1])

وفي قول المتنبي :

كَفي ثُعَلًا فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمُ وَ دَهْرٌ لِأَنْ أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلُ[2]

قال ابن جني: « و رواه" دهرٌ" بالرفع: أي: و هو أهل لأنْ أصبحت من أهله أهل للفخر

فارتفع" أهل"؛ لأنَّه وصف لدهر، و ارتفع" دهر" بفعل مضمرٍ دلَّ عليه أول الكلام، فكأنَّه قال: و ليفخر دهرٌ أهلٌ لأنْ أمسيت من أهله، لا يتجه رفعه إلَّا على هذا؛ لأنَّه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه، و لا وجه لرفعه بالابتداء إلَّا على حذف الخبر، و ليس في قوة إضمار الفعل هاهنا»[3].

و قال ابن فورجة: « و رواه" دهرًا" بالنصب: هكذا رويت بنصب دهر، و هو معطوف على قوله: " ثعلًا" أي: و كفي دهرًا، و رفع" أهل" بخبر مبتدأ محذوف، كأنَّه قال: و كفي دهرًا لأنْ أمسيت من أهله أهل فخرًا،... ف " أهل" مرفوع خبرًا لمبتدأ

---

[1]) الدر المصون للسمين الحلبي ١٢٣/٩.

([2]) من الطويل، في ديوانه: ص٤٦, و هو من شواهد: الفسر ٩٥/٣, و معجز أحمد ١٧٣/١, و التبيان في شرح الديوان ١٩٠/٣ .

([3]) تفسير أبيات المعاني: ص٢٠٧ .

محذوف وهذا الوجه نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري، و هو وجه لازم على رواية نصب" و دهرًا" و لا يتأتَّى وجه الوصفية السابق هنا"(١).

و هذا يعني أنَّ الكلام صار جملتين بعدما كان في الوجه السابق جملة واحدة، غير أنَّ الجملة الثانية هي جملة صغرى مكونة من المبتدأ المحذوف و خبره" أهل". و على رواية النصب" و دهرًا" هنا يكون في البيت وجهان إعرابيان على ما ذكره الشُّرَّاح هما:

١) أن يكون" دهرًا" منصوبًا بالعطف على" ثعلًا"، و" أهلٌ" مرفوع خبرًا لمبتدأ محذوف .

٢) أن يكون نصبُ(دهرًا) على أنَّه اسم" أنَّ"، و يكون(أهلُ) مرفوعًا لأنَّه خبر " أنَّ" والمعنى: كفي ثعلًا فخرًا بأنَّك، و أنَّ دهرًا لأنْ أمسيت من أهله أهلٌ و قد نقله ابن الشجري و أبو البقاء العكبري عن الرَّبعي(٢).

- **الإضافة**

١) قطع (كل)عن الإضافة:

ذكر سيبويه أن (كل) المضافة توصف وذكر ثلاثة شواهد وصفت فيها (كل) وقال في موضع آخر: إن (كل، وبعض) المقطوعين عن الإضافة لا يوصفان ولا يوصف بهما.(٣) وفي نتائج الفكر للسهيلي:" وأما الفصل الثالث، وهو أن تكون مقطوعة عن الإضافة مفردة مخبرا عنها فحقها أن تكون ابتداء،

---

(١) تفسير أبيات المعاني: ص ٢٠٧، ٢٠٨ .

(٢) التبيان في شرح الديوان ١٩٠/٣ .

٣) الكتاب لسيبويه ٢٧١/١، ٢٧٣.

ويكون خبرها جمعا ...وإنما وجب أن يكون خبرها جمعا لأنها اسم في معنى الجمع .([1])

من ذلك قوله: {وَكُلٌّ كَانُواْ ظَالِمِينَ –الأنفال/٥٤} جُمِع الضميرُ في «كانوا» وجُمع «ظالمين» مراعاةً لمعنى «كل» ؛ لأنَّ «كلاً» متى قُطعت عن الإضافة جاز مراعاةُ لفظِها تارةً ومعناها أخرى، وإنما اختير هنا مراعاةُ المعنى لأجلِ الفواصلِ، ولو رُوعي اللفظُ فقيل مثلاً: وكلٌّ كان ظالماً لم تتَّفق الفواصل.([2])

٢) (قبل وبعد) وما جرى مجراها

ل "قبل وبعد" من حيث الإعراب والبناء أربعةُ أحكام تتعلقُ بإعرابهما وبنائهما، وهذه الحالات تنطبق أيضاً على ظروف زمانية ومكانية أخرى هي : أول، وأسفل، وأمام، وقدام، وخلف، ووراء، ويمين، وشمال، ويسار، وفوق، وتحت، وعل وغيرها.

وهذه الحالات ثلاث منها للإعراب، وواحدة للبناء، فإن صُرّح بالمضاف، نحو : سافرتُ بعدَ الامتحان، صحوتُ قبلَ طلوعِ الشمس، كان معرباً منصوباً على الظرفية.

وإن قُطِع عن الإضافة لفظاً ومعنىً قصداً للتنكير، نحو : جئتك قبلاً، ما ضره أجاء قبلاً أم بعداً، كان معرباً منوناً منصوباً على الظرفية، ومنه قول الشاعر:

فساغ لي الشرابُ وكنتُ قبلًا ... أكاد أغص بالماء الفراتِ

---

[1]) ينظر : نتائج الفكر للسهيلي ٢٢٥، ودراسات لأسلوب القرآن ج٣٥٨/٢

[2]) الدر المصون للسمين الحلبي ٦٢٠/٥

وقرئ قوله تعالى:{لله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ} على إرادة التنكير، وقَطْع المضاف إليه لفظاً ومعنىً "

وإن قُطِع عن الإضافة بأن يحذف المضاف إليه لفظاً ويُنوى لفظه، نحو: جئتُ قبلَ، لم أسافر بعدَ، جلستُ قدامَ، أعربَ ولم ينوّن لانتظار المضاف إليه المحذوف.

وإن قُطِع عن الإضافة بأن نوي معنى المضاف إليه دون لفظه بنيا على الضم نحو قوله تعالى (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ –الروم ٤) بالضم .([1])

وفي قوله تعالى (وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا) (البقرة من آية ٨٩) ف {مِن قَبْلُ} متعلقٌ ب (يَسْتَفْتِحون)، والأصل، من قبلِ ذلك، فلمَّا قُطِعَ بُنِيَ على الضمِّ.[2]

وفي (مع) من قوله تعالى {قالوا إِنَّا مَعَكُمْ} (البقرة من آية (١٤)

فمع «ظرفٌ والضميرُ بعده في محلِّ خفض بإضافتِه إليه وهو الخبرُ، وهي من الأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ، وقد تُقْطَعُ لفظاً فتنتصب حالاً غالباً، تقولُ: جاء الزيدان معاً أي مصطحِبَيْنِ، وقد تقع خبراً...([3])

٣) وفي (اسم الفاعل المنون المقطوع عن الإضافة)

يقول سيبويه: هذا باب من اسم الفاعل الذى جَرَى مَجرى الفِعل المضارعِ في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفعَلُ كان نكرةً

---

[1]) أوضح المسالك لابن هشام ١٣٣/٣/١٣٥.

[2]) الدر المصون للسمين الحلبي ٥٠٥/١

[3]) الدر المصون للسمين الحلبي ١٤٦/١باختصار وتصرف.

منوّنا) وذلك قولك هذا ضاربٌ زيداً غداً فمعناه وعملُه مثلُ هذا يَضْرِبُ زيداً غداً فإذا حدّثت عنِ فعلٍ في حينِ وقوعِه غيرِ منقطعٍ كان كذلك (١)

وزعم عيسى أنَّهم يُنشِدون هذا البيت

(هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا : أو عبدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخراقِ)

فإذا أَخْبَرَ أَنّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبَتَّةَ ..."(٢)

فهنا نجد لإثبات التنوين في اسم الفاعل معنى مختلفا عن تركه، فيقول سيبويه:" فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرة منونا، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدا غدا، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا غدا..."(٣)، ويقول:" فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبتة، لأنه إنما أجري مُجرى الفعل المضارع" [٤]، وهذا يعتمد على المتكلم المنشئ للخطاب فإذا أراد أنّ الحدث قد وقع وانقطع فاسم الفاعل بغير تنوين، والقرينة التي تحدد معنى إثبات التنوين أو تركه في اسم الفاعل هي ما يفيد معنى الحال والاستقبال أو المضي.

---

[١]) الكتاب لسيبويه ١/١٦٤.

[٢]) الكتاب لسيبويه ١/ ١٧٤.

[٣]) الكتاب لسيبويه ١/١٦٤.

[٤])) الكتاب لسيبويه ١/ ١٧٤.

- **الفصل بين أفعل التفضيل و تمييزه بالفاصل الأجنبي:**

قال المتنبي:

الْمَجْدُ أَخْسَرُ وَ الْمَكَارِمُ صَفْقَةً مِنْ أَنْ يَعِيشَ بِهَا الْكَرِيمُ الْأَرْوَعُ(١)

قال ابن جني: « معناه المجدُ و المكارمُ أخسرُ صفقةً، و إن حملتَ الإعراب على هذا اختل لأنَّك تفصل بين" أخسر" و" صفقة" و هي منصوبة بـــ" المكارم" التي هي عطف على " المجد"، و هذا غير جائز لأنَّ" صفقة" تحل من أخسر محل الصلة من الموصول، ألا ترى أنَّه لا يجوز" زيدٌ أحسن و عمرٌو وجهًا" و لك أن تصرفه إلى وجه غير هذا فتجعل" المكارم" عطفًا على الضمير الَّذي في" أخسر", فإذا عطفته على الضمير لم يكن أجنبيًا منه، فلا يُعَدُّ فصلًا بينه و بين" صفقة"، فيصير نحو قولك: " مَرَرْتُ برجلٍ أَكَلَ و عمرٌو خبزًا" فيعطف " عمرًا" على الضمير في" أَكَلَ" و ينصب خبزًا بأكل»(٢).

و بالنظر إلى بيت المتنبي السابق، نلحظ في ظاهره فصلًا بالفاصل الأجنبي" المكارم" ما بين العامل" أخسر" و معموله" صفقة"، مما استوقف الشرَّاح حيالَ ذلك، و حاولوا أن يجدوا مخرجًا يتسق مع قواعد النحو العربي للخروج من هذه المخالفة، وفي ذلك توجيهان:

---

(١) من الكامل، في ديوانه: ص٤٩٢، و روي فيه عجزه: مِن أَن يَعــيشَ لَهــا الْهُمَــامُ الْأَرْوَعُ, و هو من شواهد: الفسر ٤١٢/٢, و معجز أحمد ٢٢٣/٤، و التبيان فــي شرح الديوان ٢٧١/٢ .

(٢)الفسر لابن جني ٤١٢/٢ . تفسير أبيات المعاني: ص١٥٠ .

التوجيه الأول: عطف" المكارم" على الضمير المستتر في" أخسر":

ذكر هذا التوجيه أبو المرشد المعري، و نسبه إلى ابن جني[١]" وبه قال في الفسر"[٢].

و إنَّما حمله ابن جني على ذلك؛ هروبًا من المخالفة النحوية التي يؤدي إليها ظاهر الكلام و هي الفصل بين ما يجري مجرى الصلة و الموصول، ووجه هذا الإعراب هو أن تجعل " المكارم" عطفًا على الضمير الذي في" أخسر"، فإذا عطفته على الضمير لم يكن أجنبيًا منه، و تنصب" صفقة" بـــ" أخسر" و لا يُعد هذا حينئذٍ فصلًا ب " أخسر" و بين" صفقة" فيصير نحو قولك: " مررت برجل أكل و عمروٌ خبزًا"، فيعطف عمرًا على الضمير في" أكل" و ينصب" خبزًا" بـــ" أكل"[٣], و اتفق معه الشراح في جواز هذا

و يلاحظ على توجيه ابن جني لبيت المتنبي، أنَّه أجاز عطف الاسم الظاهر" المكارم" على الضمير المستتر المرفوع في" أخسر"، و هذا الجواز من باب الضرورة الشعرية عنده.

التوجيه الثاني: عطف" المكارم" على" المجد" و نصب" صفقة" بفعل مقدر

و هذا التوجيه من التوجيهات الَّتي ذكرها ابن جني فرارا من المخالفة النحوية السابقة الذكر و قد حَمَل الإعراب على أنَّه جملتان و ذلك بإضمار فعل ينتصب به" صفقة"، و يجعل" المكارم" عطفًا على " المجد" لا على الضمير في" أخسر"، فلا تكـــون على هذا فصلت بين ما يجري مجـــرى الـــصلـــة

---

(١) تفسير أبيات المعاني: ص١٥٠ .

(٢) الفسر ٤١٢/٢ .

(٣) الفسر ٤١٢/٢

والموصول، فيصير التقدير: المجدُ أخسرُ و المكارمُ أيضًا كذلك، وتَمَّ الكلام، ثم استأنفت " صفقةً" في جملة تالية، و أضمرت لها فعلًا يدل عليه" أخسر"، أي كأنك قلت: خسرت صفقةً، و قد دلَّ" أخسر" على "خَسِرَتْ"، كما يدل" أَعْلَمُ" على" عَلِمَ" أو " يَعْلَمُ" في قوله ﷻ: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾(١)، فيكون قوله:" من يضل عن سبيله" منصوبًا بالفعل الَّذي دلَّ عليه" أعلم"(٢).

و واضح ضعف هذا التخريج، و بُعده عن ظاهر الكلام، و حاجته إلى تقدير فعل و فاعل في الجملة الثانية، كما أنَّه يحذف من الجملة الأولى تمييز" أفعل" التفضيل، و في هذا تكلف ظاهر يجعل هذا التأويل ضعيفًا فيما أرى، والله أعلم.

- **الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول**

أجمع النحاة على أنَّ الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول, و قد عرض شرَّاح ديوان المتنبي لمثل هذا في أثناء توجيهاتهم الإعرابية لكلمة" و الماء" في بيت المتنبي :

الطِّيبُ أنْتَ إِذَا أصَابَكَ طِيبُهُ وَ الْمَاءَ أنْتَ إِذَا اغْتَسَلْتَ الْغَاسِلُ(٣)

قال ابن جني: « نَصَبَ" الماء" لأنَّه معناه: و أنت إذا اغتسلت الغاسلُ الماءَ، إلا أنَّ انتصابه الآن ليس على الغاسل، لأنَّ الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، ألا ترى أنَّه لا يجوز: " زيدًا أنت الضاربُ"، و لكنَّه منصوب بفعل مضمرٍ يدل

(١) سورة الأنعام: (١١٧).
(٢) الفسر ٤١٣/٢ .
(٣) من الكامل، في ديوانه: ص١٨٠, برواية الرفع: و الماءُ, و هو من شواهد: الفسر ٢٠٧/٣, و الموضح ٣٨٩/٤، ٣٩٠، و التبيان في شرح الديوان ٢٦١/٣ .

عليه" الغاسل"، فكأنَّه قال: و تغسل الماء إذا اغتسلت»[١].

و قال الشيخ أبو العلاء- رحمه الله-:«"الطيب" مبتدأ، و" أنت" مبتدأ و" الغاسل" خبر" أنت"، و هو على تقدير الهاء، كأنَّه قال: " و الماءُ أنت الغاسلُه إذا اغتسلت»[٢].

ولعل التوجيه الثاني و هو تأويل أبي العلاء المعري أولى عندي للأسباب الآتية :

أولًا: لسلامته من التقدير الذي في التوجيه الأول.

ثانيًا: لأنَّ رواية رفع" الماء" تبقي الجملة الثانية على اسميتها, و هذا يؤدي إلى تناسب عطف جملة اسمية على اسمية في الشطر الأول من البيت.

ثالثًا: أنَّ بقاء الجملة الثانية جملة اسمية يجعل المدح أقوى و أبلغ و أقرب لمراد الشاعر.

و الإعراب يكون على هذا النحو: " الواو" عاطفة للجملة على ما قبلها، و"الماء" مبتدأ، و" أنت" مبتدأ ثانٍ، و" الغاسل" خبر المبتدأ الثاني، و الجملة من المبتدأ الثاني و خبره هي خبر المبتدأ الأول، و" إذا" ظرف، و" اغتسلت" فعل وفاعل و أصل الكلام: و الماءُ أنت الغاسلُ إذا اغتسلت.

---

(١) تفسير أبيات المعاني: ص٢١٧ .

(٢) السابق نفسه.

- **القطع لما لا محل له من الإعراب**

الجملة الابتدائية والاستئنافية والمعترضة والواقعة جوابا للقسم :

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

مَثَّلْتِ عَيْنَكِ فِي حَشَايَ جِرَاحَةً فَتَشَابَهَا كِلْتَاهُمَا نَجْلَاءُ(١)

قال ابن جني: « و قوله: " كلتاهما نجلاء" في موضع نصب على الحال، كأنَّه قال: فتشابها نجلاوين, و إن شئت لم يكن لها موضع من الإعراب، كقوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾(٢)، و" رابعهم كلبهم" جملة لا موضع لها من الإعراب»(٣).

فالتوجيه الأول محمول على أنَّ الجملة في محل نصب على الحالية وهذا لامحل له فيما نعالجه و قد قال به ابن جني في تفسيره لبيت المتنبي في كتابه" الفسر"(٤)، و اتفق معه العكبري(٥).

وأما التوجيه الثاني فهو بيت القصيد وهو: أنَّ الجملة لا محل لها من الإعراب:

وقد صرَّح به ابن جني في كتابــه على أنَّه إعراب مــحتمل في الجملة

---

(١) من الكامل، في ديوانه: ص١٢٥, و هو من شواهد: الفســر ٧٣/١, و الموضــح ١٤٢/١, و التبيان في شرح الديوان ١٤/١ .

(٢) سورة الكهف: (٢٢) .

(٣) تفسير أبيات المعاني: ص٢٢ .

(٤) الفسر ٧٥/١ .

(٥) التبيان في شرح الديوان ١٤/١ .

حـــملًا عـــلى الآية الكريمة[١] و اتفق معه أيضًا العكبري[٢].

و قد عرض ابن جني لإعراب جملة" رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ" في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَ يَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَ يَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (الكهف ٢٢) و قد أفاض ابن جني في توجيه الآية في كتابه" سر صناعة الإعراب"، و وافق ما قاله به هنا في شرحه لبيت المتنبي، متتبعًا أعاريب أخرى محتملة في الآية ...[٣]. ويبدو لى

أنَّ الأولى في إعراب جملة" كلتاهما نجلاء" في بيت المتنبي أن تكون جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، و ذلك لأمرين:

أولهما: أنَّ حملها على قوله تعالى: ﴿ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ لا يصح؛ لأنَّ الضمير في هذه الجملة يعود على نكرة، و هو العدد، أمَّا الضمير في جملة" كلتاهما نجلاء" في البيت فيعود على معرفة، فلا يصح حمل هذه على تلك، و من هنا جاز في هذه الأخيرة الحالية، و لم يجز في الآية، الأمر الَّذي بيَّنه ابن جني فيما سبق.

ثانيهما: أنَّ الحالية في البيت فيها نظر، من جهة أنَّ جملة" كلتاهما نجلاء" لم تكن في المعنى جوابًا عن: كيف تشابها؟ و لم تتضح فيها الحالية، و لكن الأولى فيها أن تكون جوابًا عن سؤال: في أيِّ شيء تشابها؟ فكان الاستئناف أقرب إليها؛ لأنَّها كاشفة لما قبلها, أي: مبينة لوجه الشبه بين العين و الجرح

---

(١) الفسر ٧٥/١ .

(٢) التبيان في شرح الديوان ١٤/١ .

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٦٤٣/٢، ٦٤٤ بتصرف, تحقيق د. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق– سوريا، الطبعة الثانية، ١٤١٣ ه– ١٩٩٣ م.

فكلاهما واسع، و لأنَّ معنى البيت عليه, و يؤيد ذلك تفسيرات الشراح للبيت, فابن جني فسر البيت بقوله: «أي: لما نظرتُ إليكِ جرحتِ قلبي جراحة أَشْبَهَتْ لِسعَتِهَا عينك»(١).و كل تلك التفسيرات لمعنى البيت تؤكد أن الجملة أقرب إلى الاستئناف, و الله أعلم.(٢).

وقال المتنبي:

فَأَكْبَرُوا فِعْلَهُ وَ أَصْغَرَهُ أَكْبَرُ مِنْ فِعْلِه الَّذِي فَعَلَه(٣)

قال ابن جني: أي:« استكبروا فعله و أصغره هو، فتمَّ الكلام هاهنا، ثم استأنف فقال: أكبرُ من فعله الإنسان الَّذي فعله، إنَّما هو أكبر من فعله، و يقال أكبر الشيء إذا استكبرته»(٤).

و قال الشيخ(أبو العلاء):« النصف الأول يحتمل وجهين:

الأول: أن يكون في" أصغر" ضمير عائد إلى الممدوح، فيكون الكلام قد تم، و يكون" أكبر" خبر مبتدأ مقدم، كأنَّه لما تمَّ الكلام في النصف الأول الذي فعله أكبر من فعله.

و الوجه الآخر: أن يكون" أكبر" فاعلًا، و تقديره: احتقر الفعلَ رجلٌ أكبرُ من فعله، و يكون قوله: " الَّذي فعله" نعتًا لفعله»(٥)

---

(١) الفسر ٧٥/١ .

(٢) من ترجيحات عبد العزيز محمد المالكي في رسالته : الآراء النحوية في كتاب أبي المرشد المعري ص٢٠٦ – ماجستير .١٤٣٥هـ.

(٣) من المنسرح، في ديوانه: ص٢٥٠, و هو من شواهد: الفسر ٢٢٥/٣, و معجز أحمد ٥٢٨/٢, و شرح الواحدي ١٧١/٢ .

(٤) تفسير أبيات المعاني: ص٢١٩ .

(٥)تفسير أبيات المعاني: ص٢١٩

- **القطع في جملة جواب القسم**

من المعلوم أن من الجمل التي لا محل لها من الإعراب (جملة جواب القسم) إذ هي منقطعة عن العمل عما قبلها كما أنها لا تؤول بمفرد:

قال المتنبي:

أُمِّي أبَا الْفَضْلِ الْمُبِرَّ أليَّتِي لَأُيَمِّمَنَّ أجَلَّ بَحْرٍ جَوْهَرَا(١)

قال الشيخ أبو العلاء: « قوله: " لَأُيَمِّمَنَّ أَجَلَّ بَحْرٍ جَوْهَرَا" يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون قال النصف الأول، فتم الكلام، ثم ابتدأ اليمين، فلا يكون للنصف الثاني تعلق بالنصف الأول قبل موعد الإعراب، و الآخر: قوله: " لأيممنَّ" و ما بعده مفسرًا لِلْأَلِيَّة، فيكون موضعه نصبًا على البدل منها»(٢).

وقد نقل أبو المرشد المعري عن أبي العلاء وجهين في إعراب جملة" لأيممنَّ أجلَّ بحرٍ جوْهرا"

الوجه الأول: أنَّ الجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب:

نسبه أبو المرشد المعري إلى أبي العلاء المعري, و ذكره التبريزي على نحو ما ذكره أبو المرشد دون نسبه(٣)

الوجه الثاني: أنَّها في محل نصب على البدل:

نسبه أيضًا أبو المرشد المعري إلى أبي العلاء المعري و قد حمل أبو العلاء

---

(١) من الكامل، في ديوانه: ص٥٢٣, و هو من شواهد الفسر: ١٨٦/٢, و معجز أحمد ٢٨٢/٤, و الموضح ١٠١/٣ , أليتي: أي قسمي و يميني.

(٢) تفسير أبيات المعاني: ص١٢٦ .

(٣) الموضح ١٠١/٣ .

المعري فيه جملة القسم على أنَّها في محل نصب على البدلية من كلمة " أليتي"، باعتبارها منصوبة باسم الفاعل قبلها، هو" الْمُبِرَّ".

و اتفق ابن سيده مع أبي العلاء في جواز هذا الوجه, فقد ألمح إلى ذلك عند تفسيره لمعنى البيت, قال: « أي: اقصدى أيَّتُها الخيل أبا الفضل؛ الَّــذي لما حلفت فقلت: " لأيممن أجل بحر جوهرا", و الله أو غير ذلك من أنواع المقسم به، ثم قصدته؛ فألقيته أجل البحور جوهرَا، أبرَّ بذلك يميني, و قوله: " لأيممن أجل بحر" تفسير الألية»(١).

وفي هذا البيت إن كان المعني يرجح القول بأنَّ جملة القسم في محل نصب على البدلية أولي لأن المتنبي أراد أن يوضح نوع قسمه و هيئته الذي أشار إليه بقوله: " المبرَّ أليَّتي"، و هذا لا يتحقق إلَّا لو كانت جملة القسم هي بدل من قوله: " أليَّتي"، فكان حمل الجملة على البدلية أقرب وأفضل في بيان القسم، فيبقى جعلها مستأنفة لا محل لها من الإعراب، منفصلة عن الكلام قبلها قول له وجاهته أيضا.

- **العدد**

العددان (ثلاثة)، و(عشرة) وما بينهما –وكذلك كلمة: بضع وبضعة تلحقها تاء التأنيث إن كان المعدود "التمييز" مذكرا، وتتجرد من تاء التأنيث إن كان المعدود "التمييز" مؤنثا. فالعدد في هذا القسم مخالف للمعدود تذكيرا وتأنيثا، ويشترط لتحقق هذه المخالفة شرطان؛ أن يكون المعدود مذكورا في الكلام، وأن يكون متأخرا عن لفظ العدد، نحو: ثلاث عيون، أربعة قلوب، خمس أصابع، ستة رءوس، سبع رقاب، ثمانية جلود، تسع أقدام، عشرة ظهور.. فإن

(١) شرح المشكل من شعر المتنبي: ص٣١٨ .

لم يتحقق الشرطان معا؛ بأن كان المعدود متقدما، أو كان غير مذكور في الكلام ولكنه ملحوظ في المعنى يتجه الغرض إليه، جاز في لفظ العدد التذكير.

المبحث الثاني
(مظاهر القطع في الأفعال)

- **قطع جواب الشرط عن فعله :**
- **قطع المضارع بعد واو المعية**
- **قطع المضارع بعد فاء السببية**
- **قطع المضارع بعد (حتى)**
- **قطع المضارع بعد (أو)**
- **قطع المضارع بعد (ثم)**

- **أولا: قطع جواب الشرط** :

قال المتنبي :

وَ مَنْ يَجْعَلِ الضِّرغَامَ لِلصَّيْدِ بَازَهُ يُصَيِّرُهُ الضِّرْغَامُ فِيمَا تَصَيَّدَا[١]

أورد المتنبي واحدة من مسائل الشرط, التي يتوجب فيها جزم الجواب, غير أنَّ المتنبي خالف القاعدة هنا و رفع جواب الشرط" يصيره" , لذا حرص ابن جني و أبو العلاء المعري في توجيه هذه المخالفة, والمشهور عند النحاة[٢], هو جواز الرفع و الجزم لجواب الشرط المضارع في حالتين اثنتين, هما:

الحالة الأولى: إذا كان فعل الشرط ماضيًا، كقولنا: إِنْ قام زيدٌ يقومُ عمرٌو، و يجوز أن نقول: إنْ قَامَ زيدٌ يقُمْ عمرٌو.

الحالة الثانية: إذا كان فعل الشرط مضارعًا مسبوقًا بـ" لم" كقولنا: إنْ لم تقمْ أقوم، و يجوز أنْ نقول: إنْ لم تقمْ أقُمْ.

و نلحظ في بيت المتنبي أنَّ فعل الشرط" يجعل" ليس فعلًا ماضيًا، أو مضارعًا مسبوقًا بـ" لم" ففي مثل هذه الصورة لا يجوز رفع جواب الشرط" قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي: و قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

---

(١) من الطويل، في ديوانه: ص٣٧٢، و روي فيه عجزه: تَصَيَّدَهُ الضِّرْغَامُ...,, و هو من شواهد: الفسر ٨٢٩/١, و معجز أحمد ٣٨٠/٣, و شرح الواحدي ٤٣٨/٢ .

(٢) انظر: المقتضب ٦٦/٢، و شرح التسهيل ٧٧/٤، و أوضح المسالك ٢٠٦/٤-٢٠٨، و النحو الوافي ٤٧٤/٤ .

وَ مَنْ يَجْعَلِ الضِّرغَامَ لِلصَّيْدِ بَازَهُ يُصَيِّرُهُ الضِّرْغَامُ فِيمَا تَصَيَّدَا[1]

قال أبو الفتح: « قلت له وقت القراءة: لِمَ جعلت من شرطًا صريحًا و هلَّا جعلتها بمنزلة الَّذي, و ضمَّنْتَ الصلة معنى الشرط حتى لا ترتكب الضرورة؟ كقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَموٰلَهُم بِٱلَّيلِ وَٱلنَّهَارِ سِرا وَعَلَانِيَة فَلَهُم أَجرُهُم ﴾[2], فقال: هذا يرجع إلى معنى الشرط و الجزاء، و إنَّما جِئْتُ بلفظ الشرط صريحًا لأنَّه أبلغ و آكد و أردت الفاء في" يصيره" و حذفتها، و الَّذي قاله جائز و الوجه ما سمتهُ إيَّاه، و مذهب سيبويه في مثل هذا التقديم و التأخير، كأنَّه قال: يصيرُ الضرغامَ بازًا مَنْ يجعله فيما تصيَّده، و اكتفي بهذا القول من جواب الشرط»[3].

و قال أبو العلاء: « رواية أهل هذه البلاد جزم" يجعل" و رفع" يصيره" و ذلك ضعيف جدًّا؛ لأنَّه يُحْوِج إلى أن تُضْمِرَ الفاء فيجري مجرى قول زهير:

وَ إِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَ لَا حَرِمُ[4]

كأنَّه أراد فيقول أي فإنَّه يقول، و ليست هاهنا ضرورة داعية إلى رفع"

---

(1) من الطويل، في ديوانه: ص٣٧٢، و روي فيه عجزه: تَصَيَّدَهُ الضِّرْغَامُ...,, و هو من شواهد: الفسر ٨٢٩/١, و معجز أحمد ٣٨٠/٣, و شرح الواحدي ٤٣٨/٢ .

(2) البقرة: (٢٧٤) .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص٧٩ .

(4) من البسيط، بديوان زهير بن أبي سلمى: ص١١٥، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ ه– ١٩٨٨ م، و هو من شواهد: الكتاب ٦٦/٣، و الكامل/ للمبرد ١٧٤/١، تحقيق د. محمد أحمد الدالي. مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥ ه– ٢٠٠٤ م، و أوضح المسالك ٢٠٧/٤ .

يصيره" و جزم " يجعل", لأنَّه إذا رفع" يجعل", و حمل الكلام على المبتدأ و الخبر صرفه عن الشرط و الجزاء كفي هذه المؤونة و يكون" مَنْ" في معنى الَّذي, كأنَّه قال و الَّذي يجعل الضرغام للصيد بازه يصيره فيكون "يصيره" في موضع خبر المبتدأ»[١].

- **قطع المضارع بعد (واو المعية)**

للنحويين في ناصب الفعل المضارع بعد (واو المعية) أقوال : فذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الصرف أو الخلاف وهو محل الشاهد، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير (أن)، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها[٢]) ورأي الكوفيين هو الذي يعزز (القطع) فقد ذكروا أن الفعل المضارع في نحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، منصوب على الصرف، لأن الثاني مخالف للأول، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين، وهو غير مراد، فلما كان الثاني مخالفا للأول ومصروفا عنه، صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصبا له [٣])

ويشترط في هذا النصب أن تكون (واو المعية) مسبوقة بنفي أو أمر أو نهي أو استفهام أو تمنّ أو دعاء أو رجاء أو تحضيض

كما أن في التعدد الدلالي للواو ما يخدم القضية فقد تحمل الواو على الاستئناف في أوجه قرآنية متعددة

---

(١) تفسير أبيات المعاني: ص٨٠ .

٢) ينظر في تفصيل هذه المسألة : الإنصاف للأنباري ١٠٧/٢.وشرح المفصل لابن يعيش ص٩٢٩ .

٣)الإنصاف للأنباري ١٠٧/٢ بتصرف واختصار.

والشواهد القرآنية والشعرية عديدة نكتفي منها قوله تعالى:

إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (٢٧١) فقوله: {وَيُكَفِّرُ} قد قرئت بالرفع والنصب والجزم ولكل وجهه وتأويله ومعناه فقد قرأ الجمهورُ «ويُكَفِّرُ» بالواو، والأعمش بإسقاطِها والياءِ وجَزْم الراء. ...وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بالنونِ ورفعِ الراءِ، وقرأ نافع وحمزةُ والكسائي بالنونِ وجزمِ الراء، وابنُ عامر وحفصٌ عن عاصم: بالياء ورفع الراء، والحسنُ بالياء وجزمِ الراء... فمَنْ رفع فعلى ثلاثةِ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ مستأنفاً لا موضعَ له من الإعرابِ، وتكونُ الواوُ عاطفةً جملةَ كلامٍ على جملةِ كلامٍ آخرَ. والثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ، وذلك المبتدأ: إمَّا ضميرُ اللَّه تعالى أو الإخفاءُ أي: وهو يُكَفِّر فيمَنْ قَرَأَ بالياء أو ونحن نكفِّر فيمن قرأ بالنون أو وهي تُكَفِّر فيمن قرأ بتاءِ التأنيث. والثالث: أنه عطفٌ على محلِّ ما بعد الفاءِ، إذْ لو وقع مضارعُ بعدَهَا لكانَ مرفوعاً، ويأتي المعنى ليكون مرجحا لوجه على وجه فنقل السمين الحلبي عن ابن عطية قوله إن: «الجزم في الراءِ أفصحُ هذه القراءاتِ لأنها تُؤْذِنُ بدخولِ التكفيرِ في الجزاء وكونِهِ مشروطاً إنْ وقع الإخفاءُ، وأمَّا رفعُ الراء فليسَ فيه هذا المعنى» قال الشيخ: «ونقولُ إنَّ الرفعَ أبلغُ وأَعَمَّ، لأنَّ الجزمَ يكونُ على أنه معطوفٌ على جوابِ الشرطِ الثاني، والرفعُ يدلُّ على أنَّ التكفير مترتِّبٌ من جهةِ المعنى على بَذْلِ الصدقاتِ أُبْدِيَتْ أو أُخْفيت، لأنَّا نعلمُ أنَّ هذا التكفيرَ متعلِّقٌ بما قبلَه، ولا يختصُّ التكفيرُ بالإخفاءِ فقط، والجزمُ يُخَصِّصُهُ به، ولا يمكن أَنْ يقالَ إن الذي يُبدي الصدقاتِ لا يكفِّرْ من سيئاتِهِ، فقد

صارَ التكفيرُ شاملاً للنوعَيْنِ من إبداءِ الصدقاتِ وإخفائِها وإنْ كانَ الإخفاءُ خيراً»([1]).

وقوله تعالى "وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (الأنعام-٢٧)

قال أبو بكر: «في نصب» نكذِّبَ «وجهان، أحدهما: أن الواو مُبْدَلَةٌ من الفاء، والتقدير: يا ليتنا نُرَدُّ فلا نكذِّبَ ونكونَ، فتكون الواو هنا بمنزلة الفاء في قوله: {لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ المحسنين} [الزمر: ٥٨] يؤكد هذا قراءةُ ابنِ مسعود وابن أبي إسحاق:» يا ليتنا نردُّ فلا نكذبَ «بالفاء منصوباً. والوجه الآخر: النصب على الصرف ومعناه الحال، أي: يا ليتنا نُرَدُّ غيرَ مكذِّبين ... وأما إذا جَعَلْنا» ولا نكذِّبُ «مستأنفاً" فيجوز ذلك أيضاً ولكن على سبيل الاعتراض، ويحتمل أن يكونَ من تمامِ» ولا نكذِّب «أي: لا يكونُ منا تكذيب مع كوننا من المؤمنين، ويكون قوله» ولا نكذب «حينئذ على حاله، أعني مِنْ احتماله العطفَ على» نُرَدُّ «أو الحالية أو الاستئناف، ولا يخفى حينئذٍ دخولُ كونِهم مع المؤمنين في التمني وخروجُه منه بما قرَّرْتُه لك.([2])

(قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) (التوبة -١٤، ١٥) على قراءة نصب (ويتوب) فقد قرأ زيد بن علي والأعرج وابن أبي إسحاق وعمرو بن عبيد، وعيسى الثقفي، وأبو عمرو في رواية ويعقوب: «ويتوبَ» بالنصب.

---

[1]) الدر المصون ٢/٦١٠/ ٦١٣.

[2]) الدر المصون ٤/٥٩٠.

فأمَّا قراءةُ الجمهورِ فإنها استئنافُ إخبارٍ، وأمَّا قراءةُ زيد وَمَنْ ذُكِر معه، فإنَّ التوبةَ تكونُ داخلةً في جوابِ الأمر من طريق المعنى .([1])

- **ثانيا: قطع المضارع بعد (فاء السببية) .**

للنحويين في عامل النصب في المضارع أقوال:ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء –التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض– ينتصب بالخلاف، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف، وإليه ذهب بعض الكوفيين ([2]) على أن في هذا النصب تحققا للمعنى المراد الذي يختلف عن كون هذا الفعل بعد هذه الفاء مرفوعا، لأنه في النصب يكون تحقق ما بعدها نتيجة لما قبلها، ويكون معنى الفعل بعدها مخالفا لما قبلها، وهذا (الخلاف) يعززه القطع الإعرابي.

ومن ذلك قوله تعالى "مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (٢٤٥) قوله: {فَيُضَاعِفَهُ} قرأ عاصم وابن عامر هنا، وفي الحديد بنصب الفاء، إلاَّ أنَّ ابنَ عامر يشدِّد العينَ من غير ألفٍ. والباقون برفعِها، إلاَّ أنَّ ابن كثير يشدِّد العينَ من غير ألفٍ، فالرفعُ من وجهين، أحدُهما: أنه عطفٌ على «يقرضُ» الصلةِ. والثاني: أنه رفعٌ على الاستئناف أي: فهو يُضاعِفُهُ، والأولُ أحسنُ لعدَمِ الإضمارِ.

---

[1]) الدر المصون ٢٧/٦وشواذ القراءات لابن خالويه ص٥١والبحر المحيط لأبي حيان ١٧/٥.

[2]) الإنصاف م٧٦ ج١٠٩/٢

والنصبُ من وجهين، أحدُهما: أنه منصوبٌ بإضمارِ «أَنْ» عطفاً على المصدر المفهومِ من «يقرضُ» في المعنى، فيكونُ مصدراً معطوفاً على مصدرٍ تقديرُهُ: مَنْ ذا الذي يكونُ منه إقراضٌ فمضاعفةٌ من اللَّهِ، كقوله:

لَلُبْسُ عباءَةٍ وتَقرَّ عيني ... أحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشفوفِ

والثاني: أنه نصبٌ على جوابِ الاستفهامِ في المعنى، لأنَّ الاستفهامِ وإنْ وَقَعَ عن المُقْرِضِ لفظاً فهو عن الإقراضِ.

معنىً كأنه قال: أيقرضُ اللَّهَ أَحَدٌ فيضاعفَه.([1]) وقد أجاد د/عبد الفتاح الحموز في تجلية أحكام الفعل المضارع بعد فاء السببية تجلية تامة تغنيني عن الإعادة في كتابه (القطع نحويا والمعنى)([2])

وفي فاء السببية نوزع في اقتضاء السببية النصب، بأنه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في قوله تعالى "ولا يؤذن لهم فيعتذرون" [3] .

والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد معنى السببية، بل مجرد العطف على الفعل، وإدخاله معه في سلك النفي لأن المراد بـــ " لا يؤذن لهم " نفي الإذن في الاعتذار وقد نهوا عنه في قوله تعالى " لا تعتذروا اليوم "[4]. فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك، وذهب الكوفيون إلى أنه قد يكون الرفع على معنى النصب،

---

[1]) الدر المصون ٥٠٩/٢

[2]) شغلت (فاء السببية) ما يربوا على ستين صفحة معللا ومستشهدا ومرجحا مـــن ص ١٣٩ / ١٩٠

[3] المرسلات آية ٣٦

[4] التحريم آية ٧

فأفادت الفاء ما أفادت في قوله تعالى" لا يقضى عليهم فيموتوا " [1]، قال الفراء " وأوثر هنا الرفع على النصب لمناسبة رؤوس الآى .

وفرق ابن عصفور بأن الإذن والاعتذار منفيان بالقصد، وانتفاء الموت لازم عن انتفاء القضاء عليهم، ولم يقصد نفيه كما يقصد نفي الاعتذار، وبأنه لو رفع القضاء عليهم لماتوا، فليس الإذن سببا للاعتذار [2].

قال ابن هشام في المغنى .. والتحقيق أن الفاء فيه للعطف وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل " [3].

- **ثالثا**: (**قطع المضارع بعد** (**حتى**)

من الأمثلة التي توقف عندها سيبويه قولهم :(سرت حتّى أدخلها) في هذا المثال اهتم سيبويه اهتماما واضحا بمراد المتكلم ومقصده، وكيف أثّر توجهه ومراده على المعنى والإعراب وذلك عن طريق تقليب التراكيب والتدقيق في المقاصد ،والتوجهات من الأمثلة التي توقف عندها سيبويه قولهم :(سرت حتّى أدخلها) في هذا المثال اهتم سيبويه اهتماما واضحا بمراد المتكلم ومقصده، وكيف أثّر توجهه ومراده على المعنى والإعراب وذلك عن طريق تقليب التراكيب والتدقيق في المقاصد ،والتوجهات، نحو قوله :"سرتُ حتّى أدخلُها، وقد سرتُ حتّى أدخلُها سواء، وكذلك إنّي سرتُ حتّى أدخلُها، فيما زعم الخليل. فإن جعلت الدخول في كلّ ذا غاية نصبت. وتقول: رأيت عبد الله سار

---

[1] فاطر آية ٣٦

[2] ينظر في هذه المسألة الارتشاف ٢/ ٤١٨ والمغنى لابن هشام ٤٨١/٢، التصريح ٣٣٢/٤، ٣٣٣ وغيرهم

[3] المغنى ٤٨٢/٢

حتّى يدخلُها، وأُرَى زيداً سار حتى يدخلُها، ومن زعم أن النصب يكون في ذا لأن المتكلم غير متيقن فإنه يدخل عليه سار زيد حتى يدخلها... وتقول: ما سرت حتى أدخلُها، وحتى أدخلَها، إنْ جعلت الدخول غاية. وكذلك ما سرت إلا قليلا حتى أدخلُها إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت... وتقول: قلّما سرت حتى أدخلَها إذا عنيتَ غير سير، وكذلك أقلّ ما سرت حتى أدخلَها من قبل أنّ قلّما نفيٌ لقوله كثر ما"[١]

ومنه قوله تعالى في قراءة (نافع) : {حتى يَقُولَ} قرأ الجمهورُ: «يقولُ» نصباً، ...، وقرأ نافع برفعِهِ على أنَّه حالٌ، والحالُ لا يُنْصَبُ بعد «حتى» ولا غيرِها، لأنَّ الناصبَ يُخَلِّصُ للاستقبالِ فتَنَافيا. ([٢])

وفي توجيهه قال الشيخ خالد الأزهري " إنما وجب رفع الفعل بعد (حتى) عند إرادة الحال حقيقة أو مجازا لأن نصبه يؤدى إلى تقدير (أن) وهى للاستقبال والحال ينافي الاستقبال " [٣].

- **رابعا**: **قطع المضارع بعد (أو)**

تقيد (أو) الاستئنافية بوجوب قطع ما بعدها عما قبلها معنى وإعرابا، فلا يصح أن تعطف مفردا على مفرد، أو مضارعا منصوبا على آخر منصوب قبله، أو مجزوما على آخر مجزوم قبله، ولذلك يتعين رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف ومما يمكن عده من ذلك قراءة نافع في قوله تعالى:

---

[١]) سيبويه / الكتاب ٣/ ١٢/ ٢٢

[٢]) الدر المصون للسمين الحلبي ٣٨٢/٣.

[٣] التصريح ٤/ ٣١٩

وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ (٥١ الشورى)

قال السمين الحلبي قوله: «أو يُرْسِل» قرأ نافعٌ «يُرْسِلُ» برفع اللامِ، وكذلك «فيوحِيْ» فسكَنَتْ ياؤُه. والباقون بنصبهما. فأمَّا القراءةُ الأولى ففيها ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنَّه رفعٌ على إضمارِ مبتدأ أي: أو هو يُرْسِلُ. الثاني: أنه عطفٌ على «وَحْياً» على أنَّه حالٌ؛ لأنَّ وَحْياً في تقديرِ الحال أيضاً، فكأنه قال: إلاَّ مُوْحِياً أو مرسِلاً. الثالث: أَنْ يُعْطَفَ على ما يتعلَّقُ به «من وراءه»، إذ تقديرُه: أو يُسْمِعُ مِنْ وراءِ حجاب، و «وَحْياً» في موضعِ الحال، عُطِف عليه ذلك المقدَّرُ المعطوفُ عليه «أَوْ يُرْسِلُ» . والتقدير: إلاَّ مُوْحِياً أو مُسْمِعاً مِنْ وراءِ حجاب، أو مُرْسِلاً.

وأمَّا الثانيةُ ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يُعْطَفَ على المضمرِ الذي يتعلَّقُ به {مِن وَرَآءِ حِجَابٍ} إذ تقديرُه: أو يُكَلِّمه مِنْ وراءِ حجابٍ. وهذا الفعلُ المقدَّر معطوفٌ على «وَحْياً» والمعنى: إلاَّ بوَحْي أو إسماعٍ مِنْ وراءِ حجاب أو إرسالِ رسولٍ. ولا يجوزُ أَنْ يُعَطفَ على «يكلِّمَه» لفسادِ المعنى. قلت: إذ يَصيرُ التقديرُ: وما كان لبشَرٍ أن يُرْسِلَ اللَّهُ رسولاً، فَيَفْسُدُ لَفْظاً ومعنى. وقال مكي: «لأنَّه يَلْزَم منه نَفْيُ الرسلِ ونفيُ المُرْسَلِ إليهم» .

الثاني: أَنْ يُنْصَبَ ب «أنْ» مضمرةً، وتكونَ هي وما نَصَبَتْه معطوفَيْن على «وَحْياً» و «وَحْياً» حالٌ، فيكونَ هنا أيضاً [حالاً: والتقدير: إلاَّ مُوْحِياً أو مُرْسِلاً] . وقال الزمخشري: «وَحْياً وأَنْ يُرْسِلَ مصدران واقعان موقعَ الحال؛ لأنَّ أَنْ يُرْسِلَ في معنى إرسالاً. و {مِن وَرَآءِ حِجَابٍ} ظرفٌ واقعٌ موقعَ الحالِ أيضاً،

كقوله: {وعلى جُنُوبِهِمْ} [آل عمران: ١٩١] . والتقدير: وما صَحَّ أَنْ يُكَلَّم أحداً إلاَّ مُوْحياً أو مُسْمِعاً مِنْ وراءِ حجاب أو مُرسِلاً»(١)

وفي قوله تعالى "قلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا (الفتح -١٦)

وفي قوله: {أَوْ يُسْلِمُونَ} : العامَّةُ على رَفْعِه بإثبات النون عطفاً على «تُقاتلونهم» أو على الاستئنافِ أي: أو هم يُسْلِمون. وقرأ أُبَيٌّ وزيد بن علي بحذفِ النون نَصَباه بحذفِها. والنصبُ بإضمارِ «أَنْ» عند جمهور البصريين وب «أو» نفسِها عند الجرميِّ والكسائي، ويكون قد عَطَفَ مصدراً مؤولاً على مصدر متوهَّم. كأنه قيل: يكنْ قتال أو إسلامٌ.(٢).

وفي قوله "فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ (الأعراف ٥٣) .

قوله: {أَوْ نُرَدُّ} الجمهور عَلَى رفع» نُرَدُّ «ونصب» فنعملَ «، فَرَفْعُ» نردُّ «على أنه عَطَفَ جملةً فعلية وهي» نُرَدُّ «على جملة اسمية وهي: هل لنا من شفعاء فيشفعوا، ونصبُ» فنعملَ «على ما انتصب عليه» فيشفعوا «. وقرأ الحسنُ برفعهما على ما تقدم، ... ويجوز أن يكون» أو نُرَدَّ «من باب» لألزمنَّكَ أو تقضيَني حقي «إذا قدَّرناه بمعنى: حتى تقضيَني أو كي تقضيَني، غَيَّا اللزومَ بقضاء الحق أو عَلَّله به فكذلك الآية الكريمة أي: حتى نُرَدَّ أو كي نُرَدَّ، والشفاعةُ حينئذ متعلقةٌ بالردِّ ليس إلا، وأمَّا عند من يقدِّر» أو «بمعنى» إلا

---

١) الدر المصون ٥٦٥/٦، ٥٦٦.

٢) الدر المصون ٧١٣/٩

«في المثال المتقدم وهو سيبويه ([1])فلا يظهر معنى الآية عليه، إذ يَصير التقدير: هل يشفع لنا شفعاءُ إلا أن نُرَدَّ. وهذا استثناءٌ غير ظاهر.([2])

- **خامسا: قطع المضارع عما قبله بعد (ثم)**

عامل الكوفيون (ثم) معاملة الواو والفاء في أن الفعلَ الواقع بين الشرط والجزاء يجوز فيه الرفع والنصب والجزم إذا وقع بعد الواو والفاء، واستدلُّوا بقول زهير :

ومَنْ لا يُقَدِّمْ رِجْلَه مطمئنةً ... فَيُثْبِتَها في مستوى القاعِ يَزْلَقِ

وقول الآخر:

ومَنْ يَقْتَرِبْ منا ويخضع نُؤْوِه ... ولا يَخْشَ ظلماً ما أقامَ ولا هَضْما

وإذا ثبت ذلك في الواو والفاء فليَجُزْ في «ثم» لأنها حرف عطف. وقرأ النخعي وطلحة بن مصرف برفع الكاف في (يدركه) من قوله تعالى (وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) (النساء –١٠٠)

وخَرَّجها ابن جني([3]) على إضمار مبتدأ أي: «ثم هو يدركُه الموت»، فعطفَ جملةً اسمية على فعلية، وهي جملة الشرط: الفعلُ المجزومُ وفاعلُه،

---

[1]) ينظر : الكتاب لسيبويه ٣/٤٧

[2]) الدر المصون ٥/ ٣٣٧/٣٣٨، وينظر في نصب المضارع بعد (أو) أو رفعه رصف المباني للمالقي ١٣٣وما بعدها، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٥٤١.

[3]) ينظر : المحتسب لابن جني ١/ ١٩٧.

والجمهورُ على جزم «يدركْه» عطفاً على الشرط قبله، وجوابه «فقد وقع»، وقرأ الحسن البصري بالنصب([1]):

[1]) الدر المصون ٤/٨١/٨٤ بتصرف وينظر : مغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٢٢٢- ط -دار الطلائع -مصر .

المبحث الثالث

من مظاهر القطع في الحروف

- دلالة (إن) المكسورة الهمزة على القطع
- دلالة (أم) على الانقطاع
- دلالة (بل) على القطع
- دلالة (إلا) على القطع

- **أولا: دلالة (إن) المكسورة الهمزة على القطع**

إذا كانت (إنّ) مرتبطة –عامليا– بما قبلها وجب فتح همزتها للإعراب عن ذلك الارتباط، وإذا كانت منقطعة – عامليا– وجب الإعراب عن هذا الانقطاع بكسر همزة (إن) يقول سيبويه:" وتقول أما إنه ذاهبٌ وأما أنه منطلقٌ فسألت الخليل عن ذلك فقال إذا قال أما أنه منطلقٌ فإنه يجعله كقولك حقاً أنه منطلقٌ وإذا قال أما إنه منطلقٌ فإنه بمنزلة قوله ألا كأنك قلت ألا إنه ذاهبٌ، وتقول أما والله أنه ذاهبٌ كأنك قلت قد علمت والله أنه ذاهبٌ وإذا قلت أما والله إنه ذاهبٌ كأنك قلت ألا إنه والله ذاهبٌ، وتقول قد عرفت أنه ذاهبٌ ثم أنه معجلٌ لأن الآخر شريك الأول في عرفت أي : مرتبط به عامليا، وتقول قد عرفت أنه ذاهبٌ ثم إني أخبرك أنه معجل لأنك ابتدأت إني ولم تجعل الكلام على عرفت... أي منقطع عنه عامليا" [١]

وفي القراءات القرآنية شواهد كاشفة لهذا المعني منها قوله تعالى وإن شئت استأنفت (إن الدين) بكسرتها، وأوقعت الشهادة على «أَنَّهُ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ». وكذلك قرأها حمزة. وهو أحبّ الوجهين إلىّ. وهى في قراءة عبد اللّه «إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلامُ». وكان الكسائىّ يفتحهما كلتيهما. مع كسر وفتح همزة (إن)؛ وقرأ ابن عباس بكسر الأوّل وفتح (أن الدين عند اللّه الإسلام)، وهو وجه جيّد جعل (إنه لا إله إلا هو) مستأنفة معترضة – كأنّ الفاء تراد فيها – وأوقع الشهادة على (أن الدين عند اللّه). ومثله في الكلام قولك للرجل : أشهد – إنى أعلم الناس بهذا – أنّك عالم، كأنك قلت : أشهد – إنى أعلم بهذا من غيرى – أنك عالم. وإذا جئت بأنّ قد وقع عليها العلم أو الشهادة أو الظن وما

[١]) الكتاب لسيبويه ٣/ ١٢٢

أشبه ذلك كسرت إحداهما ونصبت التي يقع عليها الظنّ أو العلم وما أشبه ذلك نقول للرجل : لا تحسبن أنك عاقل إنك جاهل، لأنك تريد فإنك جاهل، وإن صلحت الفاء في إن السابقة كسرتها وفتحت الثانية. يقاس على هذه ما ورد.

وقوله تعالى:" وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه" (الأنعام ١٥٣)فقد قرئ بفتح الهمزة وكسرها، فالكسر على نية الاستئناف، والفتح لتعلقها بقوله تعالى قبلها " قل تعالوا أتل ما حرم ربكم ..."كما رأى الفراء[١]

ولم يبعد (ابن زنجلة) في كتابه حجة القراءات في علة الفتح والكسر وإن كان أكثر تفصيلا، إذ ذكر أن الفتح لجواز تعلقها بقوله " وصّاكم به " أو لتعلقها بقوله تعالى قبلها " قل تعالوا أتل ما حرم ربكم ..." وأما الكسر فقد جعل علته الاستئناف، وعلى هذا تنقطع صلة الآية بما قبلها ويكون الوقف متحققا.[٢]

ففي كلام الفراء ما يدل على أن الاستئناف لا يكون إلا بعد تمام الكلام، وهو : أن تستقل الجملة لفظا ومعنى عما قبلها، فلا تحتاج إلى ما قبلها ليكمل معناها، ولا يحتاج إليها ما قبلها ليتم عمله حتى يمكنه الوقف، قال الأشموني:" ينبغي للقارئ أن يراعي في الوقف الازدواج والمعادلة والقرائن والنظائر، فلا

---

[١]) معاني القرآن للفراء ٣٦٤/١

[٢]) حجة القراءات لابن زنجلة ص٢٧٧– تحقيق / سعيد الأفغاني –دار الرسالة .وينظر : كتاب التذكرة في القراءات لابن غلبون– تحقيق د / عبد الفتاح بحيري إبراهيم /٤١٣وفيه قرأ حمزة والكسائي (وإن هذا) بكسر الهمزة مع تشديد النون وقرأ ابن عامر ويعقوب بفتح الهمزة وتخفيف النون.

يوقف على الأول حتى يؤتى بالمعادل الثاني، لأن به يوجد التمام، وينقطع تعلقه بما بعده" ([1])

- **ثانيا: دلالة (أم) على الانقطاع**

تأتي " أم " منقطعة : وهي غير المسبوقة بالهمزة لفظاً و تقديراً، أي منقطعة الصلة بين ما قبلها وما بعدها، نحو قوله تعالى: "تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه " السجدة (٣، ٤)فجاءت "أم " لمعنى الإضراب أي بل يقولون افتراه " : ولا يفارقها معنى الإضراب

وقال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: ونُقل عن ابن الشجري عن جميع البصريين أن "أم" أبداً بمعنى "بل" والهمزة جميعاً، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك" ([2]) وقد يكون المقصود بالمخالفة ما جاء عن ابن هشام من قوله: " وقد تقتضي مع ذلك استفهاماً حقيقياً، نحو قوله تعالى:" أم هل تستوي الظلمات والنور الرعد ١٦) أي بل هل تستوي ؛ لأنه لا يجوز دخول استفهام على استفهام . وكثيراً ما يكون الاستفهام مع الإضراب وقد يأتي بمعنى الإضراب الخالص نحو قول عمر بن ابي ربيعة

وليت سلَيمى في الممات ضجيعتي هنالك أم في جنة أم في جهنم ([3])

---

[1]) منار الهدى في بيان الوقف و الابتدا لأحمد بن عبد الكريم الأشموني ٥١/٥٠ – مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

[2]) أوضح المسالك، ابن هشام، ٥٢/٣

[3]) أوضح المسالك ٥١/٣ وشرح الكافية الشافية ٥٤٦/١ وشرح الأشموني وشرح الكافية الشافية ٥٤٦/١ وحاشية الصبان ١٠٥/٣ وقال العيني:" الشاهد مجيء " أم " المنقطعة بعد الخبر متجردة من الاستفهام .

وقال السمين الحلبي قوله تعالى (وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ (البقرة –٧٨): {إِلاَّ أَمَانِيَّ} هذا استثناءٌ منقطعٌ، لأن الأمانيَّ ليست من جنسِ الكتاب، ولا مندرجةٌ تحتَ مدلوله، ...ثم قال :" واعلمْ أنَّ المنقطعَ على ضَرْبَيْن: ضربٍ يَصِحُّ تَوَجُّهُ العاملِ عليه نحو:» جاء القومُ إلا حماراً «وضربٍ لا يتوجَّهُ نحو ما مَثَّل به النحويون:» ما زاد إلا ما نَقَصَ، وما نَفَعَ إلا ما ضَرَّ «فالأول فيه لغتان: لغةُ الحجازِ وجوبُ نصبهِ ولغةُ تميمٍ أنه كالمتصل، فيجوزُ فيه بعد النفي وشِبْهِهِ النصبُ والإتباعُ، والآيةُ الكريمة من الضَرْب الأول، فيَحْتملُ نصبُها وجهين، أَحَدُهُما: على الاستثناء المنقطع، والثاني: أنه بدلٌ من الكتاب، و» إلا «في المنقطع تُقَدَّر عند البصريين ب» لكن «وعند الكوفيين ب» بل «. وظاهرُ كلام أبي البقاء أن نَصْبَه على المصدرِ بفعلٍ محذوفٍ، فإنَّه قال: {إِلاَّ أَمَانِيَّ} استثناء منقطع، لأنَّ الأمانيَّ ليس من جنسِ العلم، وتقديرُ» إلاَّ «في مثلِ هذا ب لكنْ «، أي: لكنْ يتمنَّونه أمانيَّ، فيكونُ عندَه من بابِ الاستثناء المفرَّغِ المنقطعِ، فيصيرُ نظيرَ:» ما علمتُ إلا ظناً (١.)

ومن ذلك بيت المتنبي:

أُحَادُ أمْ سُدَاسٌ فِي أُحَادِ لُيَيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِ(٢)

قال أبو العلاء: « يجب أن يكون هذا الكلام على تقدير ألف الاستفهام، و

---

١)) الدر المصون للسمين الحلبي ٤٤٦/١.

(٢) من الوافر، في ديوانه: ص٨٥, و روي فيه: "بِالتَّنَادِي" بالياء, و هو من شواهد: الفسر ٩٣٦/١, و معجز أحمد ٢٩٨/١, وشرح البرقوقي ٧٤/٢ .

يدلُّ على ذلك مجيء" أم" في أوله، كأنَّه قال: أ واحدة أم ست هذه الليلة؟»[١].

وقد ذهب سيبويه إلى جواز حذف همزة الاستفهام في الشعر؛ لدلالة" أم" عليها[٢]،قال سيبويه:« و زعم الخليل أنَّ قول الأخطل:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالَا[٣]

كقولك: إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شاءٌ، و يجوز في الشعر أن يريد بـــ" كذبتك" الاستفهام و يحذف الألف»[٤].

و استشهد لذلك بشواهد عدة.

وصريح كلام المتنبي نفسه- فيما نقله ابن المظفر الحاتمي عنه- قال:« وسألته عن قوله: أُحَادُ أمْ سُدَاسُ...و قلت: ما أردت؟ فقال: أردت أ ليلة واحدة أم ست ليالٍ في ليلة، استطالة لها واستبعادًا لمداها»[٥].

---

(١) تفسير أبيات المعاني: ص٨٦ .

(٢) الكتاب ١٧٤/٣، ١٧٥ .

(٣) من الكامل، ديوان الأخطل: ص٢٤٥، شرحه و صنف قوافيه و قدم لـــه: مهـــدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانيـــة، ١٤١٤ ه- ١٩٩٤ م، و هو من شواهد: الكتاب ١٧٤/٣، و المقتضب ٢٩٥/٣، و أمـــالي ابن الشجري/ لابن الشجري ١٠٩/٣، تحقيق يحيى وهيب الجبوري. دار الغـــرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٥ م.

(٤) الكتاب ١٧٤/٣.

(٥) الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي/ لابـــن المظفـــر الحـــاتمي, ص٢٩, تحقيق: د. محمد يوسف نجم, دار بيروت للطباعة وانشر, بيروت- لبنان, ١٩٥٦م .

و أيضًا هو صريح كلام ابن جني, الذي حمل البيت أيضًا على معنى الاستفهام, قال: « استطال ليلته فقال: أواحدة هي أم ست»[١].

وجوَّز ابن الحاجب في بيت المتنبي وجهين, الأول: أن تكون" أم" متصلة, فحذف الهمزة ضرورة كما قيل سابقًا؛ و الآخر: أن تكون منقطعة تفيد الإضراب, كقولهم: إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ, و الهمزة غير مقدرة في البيت؛ لأنَّ الكلام على الخبر[٢], و رجَّح ابن هشام الوجه الأول منهما لسلامته من الاحتياج لتقدير مبتدأ يكون" سداس" خبرًا عنه[٣].

- **ثالثا: دلالة (بل) على القطع**

بل –:حرف عطف بمعنى لكن، يدخل على المفرد وقبله نفي أو نهي فيقرِّر ما قبله ويثبت ما بعده، وإذا كان قبله إثبات أو أمر جعله كالمسكوت عنه ويثبت الحكم لما بعده :قال تعالى:{ وَلاَ تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ –البقرة ١٥٤) .

وتأتي حرف ابتداء، أو استئناف، يفيد إبطال المعنى الذي قبله، والردّ عليه بما بعده إذا دخل على جملة :– { أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ – المؤمنون ٧٠} – {وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ –. { – الأنبياء ٢٦). وتأتي حرفا يفيد الانتقال من معنى إلى آخر مثل :– أنا لا أتقاعس بل أحضّ المتقاعسين على العمل .

---

(١) الفتح الوهبي: ص٥٤ , تحقيق د. محسن غياض. دار الحرية للطباعة، بغداد– العراق، ١٩٧٣ م .

(٢) أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٧٦، ٦٧٧, بتصرف.

(٣) مغني اللبيب ٣٠٢/١، ٣٠٣ .

وتأتي حرف عطف يفيد الإضراب تزاد قبله (لا) لتوكيد ما بعده كقول الشاعر:

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ... يقض للشمس كِسفَة أو أفُولُ.

وفي قول الله تعالى (وما قتلوه يقينا بل رفعه الله إليه) – النساء ١٥٧،١٥٨) مساحات لتأويلات متلونة الدلالة والشاهد عندنا أن ما بعد (بل) منقطع في العمل عما قبلها على أحد التأويلات المعتبرة، فقوله: {يقيناً} فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه نعت مصدر محذوف أي: قتلاً يقيناً. الثاني: أنه مصدر من معنى العامل قبله كما تقدم مجازه، لأنه في معناه أي: وما تيقنوه يقيناً. الثالث: أنه حال من فاعل «قتلوه» أي: وما قتلوه متيقنين لقتله. الرابع: أنه منصوب بفعل من لفظه حُذِف للدلالة عليه. أي: ما تيقَّنوه يقينا، ويكون مؤكداً لمضمون الجملة المنفية قبله. وقدّر أبو البقاء العامل على هذا الوجه مثبتاً فقال: «تقديره: تيقنوا ذلك يقنيا» وفيه نظر. الخامس – ويُنْقل عن أبي بكر بن الأنباري– أنه منصوبٌ بما بعد «بل» من قوله: {رَّفَعَهُ الله} وأن في الكلام تقديماً وتأخيراً أي: بل رفعه الله إليه يقيناً، وهذا قد نَصَّ الخليل فمَنْ دونه على منعِه، أي: إن «بل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فينبغي ألا يَصحَّ عنه، وقوله: {بَل رَّفَعَهُ الله إِلَيْهِ} ردٌّ لما ادَّعَوْه مِنْ قتله وصلبه. والضمير في «إليه» عائد على «الله» على حَذْفِ مضاف أي: إلى سمائِه ومحلِّ أمره ونهيه.([1])

[1]) البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ١٥٧ الدر المصون ١٤٨/٤ وينظر دراسات لأسلوب القرآن للشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة ج٨٧/٢ وقد شغلت دراسة (بل) في القرآن عنده من ص ٥٨ إلى ص٩٠.

- **رابعا: دلالة (إلا) على القطع**

يرى جمهور النحويين أن ما قبل (إلا) لا يعمل فيما بعدها إلا في واحدة من ثلاث : إذا كان مستثنى، أو مستثنى منه، أو تابعا للمستثنى منه، قال ابن مالك في التسهيل:" ولا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها مطلقا، ولا ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى، أو مستثنى منه، أو تابعا له "([1])

وفي شرح الكافية لابن الحاجب " ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها مطلقا"(٢) لذلك منع العكبري والسمين الحلبي أن يتعلق الجار والمجرور قبل(إلا) بما بعدها في قوله تعالى:

(وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا) (الإسراء-٨٥)

قوله تعالى: {مِّن العلم}: متعلِّقٌ ب «أُوْتِيْتُم»، ولا يجوز تعلُّقُه بمحذوفٍ على أنه حال مِنْ «قليلاً» ؛ لأنه لو تأخَّر لكان صفةً؛ لأنَّ ما في حَيِّز «إلاَّ» لا يتقدم عليها.([3])

---

[1]) شرح التسهيل لابن مالك ص١٠٥

[2]) شرح الكافية للرضي ٢٢٠/١

[3]) الدر المصون للسمين الحلبي ٤٠٦/٧

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على رسول الله ﷺ وبعد:

ظاهرة القطع من الظواهر اللغوية الأصيلة التي وردت في القرآن الكريم وقراءاته المتواترة والشاذة والشعر العربي – في كثرة دعت إلى التسجيل والتقييد–وهي ظاهرة متعددة الدلالة ثرية المنطلقات والمظاهر و أهم ما يحسن التأكيد عليه :

أولا :**على المستوى المصطلحي:** لم يستقر المصطلح عند متقدمي النحاة كما لم يكتب له الشيوع والانتشار عند المتأخرين وقد خلصت أن الفراء ومن تبعه يستعملون القطع أو الحال (مع الحال المفردة) لأن المغايرة والمخالفة بين الحال وصاحبها واضحة لا شبهة فيها، أما الحال الجملة فلم يطلقوا عليها(قطعا) وإنما أطلقوا عليها (حالا) فقط.

- كما أن القطع على النحو الذي حررته اصطلاحا : من كونه معنيا به المخالفة الإعرابية في التراكيب اللغوية من الآيات القرآنية أو النصوص الشعرية بالانتقال من الرفع إلى النصب أو من النصب إلى الرفع أو من الجزم إلى الرفع أو غير ذلك بقصد، فتؤدي الى تغيير قيمة المعنى وتعميقه في ذهن المتلقي أو المخاطب، في مزواجة بين المعيارية والوصفية ولو بضرب من التأويل لتطرد القواعد بناء على ما وردعن العرب في معهود خطابها، وكان ذلك في الأسماء والأفعال وحروف المعاني على السواء، قد اشتمل ضمنا على مصطلحات الخلاف والصرف والخروج الكوفية وقد بينا أوجه الاتفاق والافتراق المعنوية بين هذه المصطلحات، كما فتح الباب لمظاهر من القطع– لم أقف عليها عند أحد – تنظيرا وتطبيقا:
- أما على مستوى التنظير فقد اتسعت الظاهرة لتتجاوز أغراضها مجرد

المدح أو الذم أو الترحم كما تجاوزت مظانها النعت أو التوابع وأدوات النصب، أما تطبيقا فقد تعددت سبل استنباط فقه النصوص والقضايا النحوية لتضم إليها نحو : تقديم النعت على المنعوت وتقديم المستثنى على المستثنى منه، وقطع جواب الشرط المضارع في واحدة من مسائل الشرط, التي يتوجب فيها جزم الجواب والفصل بين أفعل التفضيل و تمييزه بالفاصل الأجنبي، الفصلِ بين الصفةِ والموصوف بالجملة المقطوعة وقطع (قبل وبعد وما جرى مجراها عن الإضافة)واسم الفاعل المنون المقطوع عن الإضافة والقطع لما لا محل له من الإعراب من الجمل الابتدائية و الاستئنافية وجملة جواب القسم والجملة الاعتراضية و كسر همزة (إن) ...الخ .

- كما ظهرت قواعد أشبه بالقواعد الكلية الحاكمة لهذه الظاهرة على النحو المبثوث في تضاعيف البحث مثل:أدوات الشرط مختصة بالانقطاع العاملي بحيث : لا يعمل فيها ما قبلها، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولا يتقدم ما بعدها ،ولا يعمل ما بعد (بل) فيما قبلها فيما نص عليه الخليل ورجحه، ولا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها على مذهب جمهور النحاة ، والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ...الخ.

ثانيا: **على المستوى الصوتي** : فللقطع صلته الوثيقة بالقراءات القرآنية وما فيها من وقف أو قطع أو سكت وأثر تنوع القراءة وما ترتب على ذلك من أثر معنوي في دلالة الآيات وما تعلق بذلك من توجيه نحوي مرتبط بالمعنى ولهم في ذلك ضوابط حاكمة تدل على وعي تام وفقه لها من نحو : إن الاستئناف لا يكون إلا بعد تمام الكلام، وهو : أن تستقل الجملة لفظا ومعنى عما قبلها، فلا تحتاج إلى ما قبلها ليكمل معناها، ولا يحتاج إليها ما قبلها ليتم عمله حتى يمكنه الوقف، قال الأشموني:" ينبغي للقارئ أن يراعي في الوقف الازدواج والمعادلة والقرائن والنظائر، فلا يوقف على الأول حتى يؤتى بالمعادل

الثاني، لأن به يوجد التمام، وينقطع تعلقه بما بعده" .

ثالثا : **على المستوى النحوي** :ارتبط القطع بالحذف والإضمار والتقديم والتأخير من جهة كما ارتبط في كثير من مناحيه بقصد المتكلم وحال المخاطب ،وهو ما يعرف في الدرس النحوي الحديث بالقرائن المقامية التي تدفع المتكلمين إلي حذف بعض أجزاء الجملة؛ استغناء بما يرى من الحال، وبما جرى من الذكر وكثيرا ما ذكر سيبويه أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا مَن تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت.

رابعا: **على المستوى المنهجي** :ظهرت المزاوجة بين الوصفية والمعيارية في هذه الظاهرة، وأنه لا تناقض مطلقا بينهما؛ إذ وجدنا سيبويه يستنطق جوانب المادة اللغوية، ويحللها ويستقرئ استعمالاتها المختلفة، ولم يكتف بذلك، بل تجاوز ذلك إلي التأويل والتعليل والنظر في البنية العميقة للتراكيب، ثم يعرض مادته من خلال معيارية يدافع عنها ويبين الحاجة إليها في فهم اللغة ،ولهذا تراه يقدر المحذوف، ويعلل الظواهر، ويفاضل بين الاستعمالات، مبينا أن علاقة الاقتران بين العامل ومعموله(اتصالا أو انقطاعا إعمالا أو إهمالا تعليقا أو إلغاء) تخضع في طريقة تركيبها إلى مرامي المتكلم وغاياته من كلامه، كما أن تغير علاقات الاقتران بين عامل ومعمول من حيث الذكر أو الحذف أو التقديم والتأخير أو القطع أو غيرها، ليست من تأثير العامل فحسب، وإنما يتم هذا التغيير بناء على أغراض معنوية أيضا إلى جانب علاقات الاقتران اللفظية، فقد تدفعنا تلك الأغراض إلى إلغاء عمل العامل الظاهر وتقدير عامل آخر مناسب للمعنى الذي يتجه إليه مقصود المتكلم لأن مدار النحو أولاً وآخراً على المعاني .

خامسا: بدا أثر ظاهرة القطع كمنطلق أساس في توجيه مشكل الأبيات الشعرية ، وفيما سبق العديد من أوجه المخالفة لما هو معهود في الصناعة

النحوية ، فيأتي الانطلاق من (القطع) فيفض الإشكال ويحسم النزاع.

والحمد لله رب العالمين – من بلد الله الحرام – مكة المكرمة ١٤٣٨هـ.

المصادر والمراجع

١. أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة ل:د/ أحمد مكي الأنصاري – طبعة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.

٢. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود (تفسير أبي السعود المتوفى ٩٥٦ه)دار المصحف – مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد – القاهرة.

٣. الأصول في النحو لابن السراج –تحقيق عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة –لبنان – بيروت ط٣– ١٤١٧ه، ١٩٩٦م.

٤. إعراب القرآن للنحاس –اعتنى به : خالد العلي – دار المعرفة – بيروت – لبنان – ط–٢ ١٤٢٩ه –٢٠٠٨م.

٥. أمالي ابن الحاجب لابن الحاجب – تحقيق / فخر صالح قدارة – دار عمار –عمان – الأردن .

٦. أمالي ابن الشجري : هبة الله بن علي تحقيق : د / محمود الطناحي – مكتبة الخانجي – مصر ١٤١٣ه.

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الفكر – بيروت

٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين بن هشام الأنصاري ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد .

٩. الإيضاح العضدي/ لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود. الطبعة الأولى، ١٣٨٩ ه–١٩٦٩م.

١٠. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبو بكر الأنباري ، تحقيق : محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الأولى ، دمشق ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .

١١. البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٣ه.

١٢. البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٢١٦ / تحقيق / عادل أحمد وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت.

١٣. التبيان في إعراب القرآن (أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري / ت ٦١٦ هـ) ، دار الحديث ، القاهرة .

١٤. التذكرة في القراءات لابن غلبون- تحقيق أ.د / عبد الفتاح بحيري إبراهيم .

١٥. التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه د. محمود سليمان ياقوت –دراسة لغوية –دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية .

١٦. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى تحقيق د/ عبد الفتاح بحيرى إبراهيم.

١٧. التعجب بين البصريين والكوفيين ٨، مجلة آداب الرافدين – الموصل، ع٥ لسنة١٩٧٤ .

١٨. تفسير أبيات المعاني : أبو المرشد المعري – تحقيق / د : مجاهد محمد الصواف و د. محسن غياض عجيل – دار المأمون للتراث –دمشق ١٩٧٩م.

١٩. تفسير الطبري _حققه محمود محمد شاكر وراجع أحاديثه أحمد محمد شاكر ط٢_ مكتبة ابن تيمية .

٢٠. التفكير العلمي في النحو العربي د/ حسن خميس الملخ ، ط دار الشروق – الأردن .

٢١. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة ، د. ت.

٢٢. حجة القراءات لابن أبى زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة – تحقيق سعيد الأفغاني ط١/ ١٩٧٤م.

٢٣. حجة القراءات لابن زنجلة تحقيق / سعيد الأفغاني –دار الرسالة .

٢٤. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم – دار الشرق بيروت ١٩٧١م.

٢٥. الحجة في علل القراءات السبع لأبى على الفارسي– تحقيق على النجدي ناصف وآخرين – دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

٢٦. الخصائص لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م .

٢٧. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق

٢٨. دراسات لأسلوب القرآن الكريم للأستاذ الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة ط١ مطبعة السعادة ١٩٧٢م..

٢٩. دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القران للفراء : المختار أحمد ديرة– دمشق – دار قتيبة ط١.

٣٠. معنى المغايرة في الواو العاطفة في العربية ل .د. سهى كناوي حسن من بحث منشور في _مجلة آداب ذي قار

٣١. ديوان المتنبي : تحقيق / عبد الوهاب عزام – لجنة التأليف والترجمة والنشر.

٣٢. ديوان المتنبي : دار بيروت للطباعة والنشر – لبنان – بيروت ١٤٠٣ه.

٣٣. ديوان كثير عزة – جمع وشرح د/ إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت ١٣٩١هـ.

٣٤. ديوان لبيد بن ربيعة العامرى تحقيق د/ إحسان عباس – الكويت ١٩٦٢م.

٣٥. الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي/ لابن المظفر الحاتمي, ص٢٩, تحقيق: د. محمد يوسف نجم, دار بيروت للطباعة وانشر, بيروت– لبنان, ١٩٥٦م .

٣٦. السبعة في القراءات لابن مجاهد – تحقيق د. شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة مصر ط٢– ١٤٠٠ه.

٣٧. سر صناعة الإعراب لابن جني – تحقيق د. حسن هنداوي – دار القلم – دمشق–ط٢– ١٤١٣ه.

٣٨. شرح الأشموني بحاشية الصبان – تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية – القاهرة –مصر .

٣٩. شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون – هجر للطباعة والنشر والتوزيع ط١ –١٤١٠ه.

٤٠. شرح المشكل من شعر المتنبي لابن سيده – تحقيق – محمد رضوان الداية – دار المأمون للتراث – دمشق – سوريا – ١٣٩٥ه.

٤١. الشرح المعاصر لكتاب سيبويه د/ هادي نهر عالم الكتب الحديث – الأردن ٢٠١٤م

٤٢. شرح ديوان المتنبي للبرقوقي – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان ط١ ١٤٠٧ه.

٤٣. شرح ديوان المتنبي للواحدي – شركة القدس للنشر والتوزيع – القاهرة – مصر ٢٠١٠م

٤٤. شرح كافية ابن الحاجب للرضي –تحقيق – يوسف حسن عمر – دار الكتب الوطنية –بنغازي – ليبيا ط٢– ١٩٩٦م

٤٥. شرح كتاب سيبويه، السيرافي: تحقيق/ أحمد مهدلي ،وعلي سيد علي –دار الكتب العلمية – بيروت٢٠١٢م.

٤٦. ضوابط الفكر النحوي د. محمد أبو طالب – (دكتوراة) ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٦م نسخة عندي.

٤٧. ظاهرة القطع في العربية، د. فاضل السامرائي– بحث منشور على شبكة المعلومات .

٤٨. العوامل المعنوية في النحو العربي للطالب / سعيد آل يزيد (دكتوراه) جامعة أم القرى – الجزء الثاني.

٤٩. الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي لابن جني : , تحقيق د. محسن غياض. دار الحرية للطباعة، بغداد– العراق، ١٩٧٣ م .

٥٠. الفتح على أبي الفتح لابن فورجة تحقيق –عبد الكريم الدجيلي – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد العراق ط٢ ١٩٨٧م

٥١. الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ص١٧٠ –تحقيق : محمد باسم ط٣ /٢٠٠٥ م –دار الكتب العلمية – بيروت.

٥٢. الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي لابن جني – تحقيق/ د. رضا رجب – دار الينابيع – دمشق– سوريا ط١٢٠٠٤م.

٥٣. قطع التابع عن المتبوع في اللغة العربية للطالب /عبد المجيد أحمد حسن عيسى – رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير – ٢٠٠٧م

٥٤. القطع نحويا والمعنى د. عبد الفتاح الحموز – دار عمار– الأردن– ط١ ١٤٢٩ه– ٢٠٠٩م.

٥٥. القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس تحقيق د/ عبد الحمن المطرودي – دار عالم الكتب – الرياض –١٤١٣هـ.

٥٦. الكتاب بين المعيارية والوصفية، أحمد سليمان ياقوت – دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، ١٩٨٩م .

٥٧. الكتاب، لسيبويه – تحقيق / عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – مصر ط٣ –١٤٠٨ه– ١٩٨٨م.

٥٨. كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني – تحقيق هادي عطية مطر.

٥٩. لسان العرب لابن منظور دار صادر –بيروت –٢٠٠٣.

٦٠. اللغة العربية معناها ومبناها –د/ تمام حسان– دار الثقافة– الدار البيضاء – المغرب.

٦١. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني – تحقيق : علي النجدي ناصف ، د/ عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي – وزارة الأوقاف المصرية – القاهرة ١٤١٥ه –١٩٩٥م.

٦٢. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية تحقيق الرحالة الفاروق وبد الله الأنصاري وآخرين – مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الدوحة –قطر ط٢ ١٣٢٨ه –٢٠٠٧م.

٦٣. المستدرك على ابن جني، للعروضي، ضمن مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الرابع، وزارة الإعلام، العراق، ١٣٩٥ ه– ١٩٧٥م.

٦٤. المصطلح النحوي – نشأته وتطوره – عوض القوزي، الناشر شؤون عمادة المكتبات بالرياض –١٩٨١.

٦٥. معاني القرآن للفراء تحقيق الشيخ / محمد على النجار، أحمد يوسف نجاتي – مطبعة دار الكتب المصرية ط٣/ ٢٠٠١م.

٦٦. معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل شلبى – عالم الكتب.

٦٧. معاني القرآن وإعرابه للزجاج – تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب – بيروت – لبنان ط١ ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م.

٦٨. معاني القرن للأخفش الأوسط تحقيق د/ عبد الأمير – عالم الكتب.

٦٩. معاني النحو د. فاضل صالح السامرائي – دار الفكر – ط٢– ١٤٢٣ه – ٢٠٠٢م

٧٠. المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة – وزارة الأوقاف المصرية – ط٣ ١٤١٥ه ١٩٩٤م.

٧١. منار الهدى في بيان الوقف و الابتدا لأحمد بن عبد الكريم الأشموني مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

٧٢. منزلة المعنى في نظرية النحو العربي –د/لطيفة النجار –دار العالم العربي–دبى ٢٠٠٣م .

٧٣. النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ، تحقيق ودراسة الأستاذ: رشيد بلحبيب –١٩٩٩م.

٧٤. الوقف والابتداء وصلتهما بالمعني في القرآن الكريم – د/ عبد الكريم صالح – دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع .